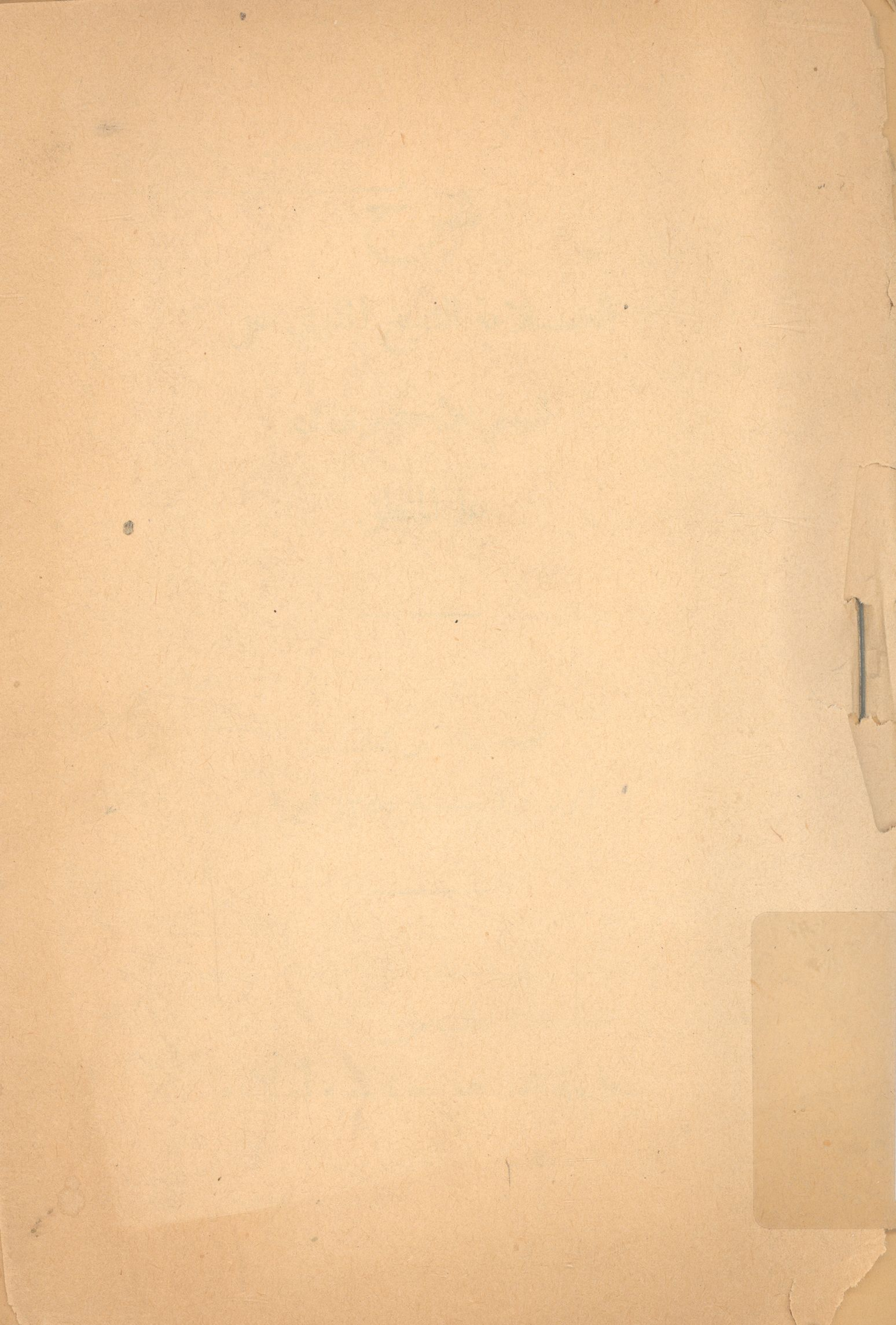


شرح

العـــلامة الشيخ الملوى على

السلم للاخضرى فى

علم المنطق

صححه جماعة من العلمـــاء

لاول مرة سنـــة ١٣٥٥ هجرية

يطلب من

مطبعة محمد على صبيح وأولاده

بميـــدان الازهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات . الهادى العقول الى حل صعاب المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصديقات . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضائل . المختار من أفضل الانواع وأشرف أصناف الارومات والقبائل . وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الزكية وصائبي الانظار . وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان من ذوى الانوار وبدائع الاسرار

(أما بعد) فانى قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الاتقان مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع العرفان وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف التمام واستخرجت منه مستودعات أسرار وطرائف أفهام وظفرت منه بدقائق أنظار ومخبآت أستار واهتديت فيه على غرائب نكات وعرائس أبكار ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت والعقول فى هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة ثانيا نحو الاقتصار والافتقار على التحقيقات ونبذ الاغيار مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

(بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدىء أو ابتدائى أو أؤلف أو تأليفى وابتدأ بالبسملة تأسيا بالقرآن العزيز وامتثالا لمقتضى قوله ﷺ فيما

أخرجه الأئمة (كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم) أى مقطوع البركة وفى رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (الحمد لله) أى الثناء بجميل الصفات لله اذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتدائين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى أنه لاتعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى وهو مالم يسبقه شىء واضافى وهو ما كان بالاضافة الى مابعده وان كان مسبوقا وقدم البسملة لانها أولى بالتقديم لان حديثها أقوى كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع وآثر التصدير فى الحمد بالجملة الاسمية تأسيا بالآية القرآنية ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية وما يرد من أنها لاتدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه . أجيب عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه (الذى قد أخرجا) أى أظهر (نتائج) جمع نتيجة وهى عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين مايحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج الى الله تعالى اشارة الى مذهب أهل الحق من أنه لاتأثير للعبد فى شىء من العلوم وغيرها وسيأتى الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة ان شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازا وعلى حركة النفس فى المعقولات لغة وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا فيعرف على الاخير بانه ترتيب أمور معلومة للتوصل الى مجهول (لأرباب) أى أصحاب (الحجا) بالقصر أى العقل وأل فيه للكمال وفى تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بان مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أول كلامه مايشعر بمقصوده والعقل

نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا أسلم الاقوال وفى هذا البيت أبحاث نفيسة وشحنا بها الشرح (وحط) أى أزال ووضع (عنهم) أى أرباب الحجا (من سماء العقل) بدل من مجموع الجار والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلهم الذى كالسماء فمن بمعنى عن وأل فى العقل عوض من الضمير والاضافة فى سماء العقل من اضافة المشبه به الى المشبه (كل حجاب) مفعول حط (من سحاب الجهل) أى الجهل الذى كالسحاب ومن بيانية وشبه العقل بالسماء لكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية كما أن السماء محل لظهور شموس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل من السحاب والجهل وجودى (حتى) للانتهاء أى إلى أن (بدت) أى ظهرت (لهم شموس المعرفه) أى المعرفة التى كالشموس والجمع للتعظيم (رأوا مخدراتها) أى مخدرات شموس المعرفة اذ القاعدة أن الضمير يعود إلى المضاف مالم يكن لفظ كل فيعود لما أضيف اليه والمراد بالمخدرات هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرائس المستترة تحت الخدر (منكشفه) أى متضحة (نحمده) ثانيا بعد حمده أولا تأسيا بحديث ان الحمد لله نحمده ولان الاول بالجملة الاسمية والثانى بالفعلية فقصد الجمع بين الامرين ليشرب كل من الكأسين (جل) أى عظم حال أو صفة للضمير فى نحمده على مذهب الكسائى لانه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة اذا كان ضمير غيبة والوصف للمدح أو الذم ولايصح كونها اعتراضية لانها يحل المفرد محلها والاعتراضية لا يحل المفرد محلها (على الإنعام

بنعمة الايمان) أى تصديق النبي ﷺ فى جميع ما علم مجيئه به ضرورة أى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق على التحقيق مع الاقرار باللسان على قول (والاسلام) أى الخضوع والانقياد بقبول الأحكام أى أعمال الجوارح وذكرهما المصنف معاً اعتباراً بمفهومهما لتغايرهما مفهوما لأنه فى مقام الاطناب وهو مقام الحمد والا كثار من عد النعم وههنا كلام نفيس وشحنا به الشرح (من خصنا) أى ميزنا معاشر المسلمين (به) مزايا (خير) أى أفضل (من قد أرسلا) أو التقدير خصنا بشفاعته أو متابعته بالفعل وانما احتجنا إلى ذلك لئلا يرد الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ ليست مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة والرسل كما قال بعض المحققين نواب عنه (وخير من حاز) جمع وضم (المقامات العلا) جمع عليا خلاف السفلى مثل كبر وكبرى (محمد) يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل مقتفى) أى متبع (العربى الهاشمى المصطفى) أى المختار وهذه نعوت جيء بها للمدح لشدة حبه ﷺ ومن أحب شيأ أكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربى على الهاشمى والهاشمى على المصطفى لانه من تقديم العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا ابحاث شريفة شحنا بها فى الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ والحق أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين

والجن بمعنى التضرع والدعاء (مادام الحجا يخوض من بحر المعانى) أى المعانى التي كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب فغير المضطرب لا يسمى لجة شبه المسائل الصعبة باللجج واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية تصريحية وفى الاتيان بمن اشارة الى أنه لايحتوي على جميع المعانى الا الله تعالى (وآله وصحبه) اسم جمع لصاحب لا جمع له لان فعلا لايكون جمعا لفاعل وعطف الآل والصحب على الضمير فى عليه من غير اعادة حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين (ذوى) أى أصحاب (الهدى) هو والهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب سواء حصل المطلوب أم لم يحصل هذا هو المشهور عندنا (من شبهوا بأنجم) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر (فى الاهتدا) بهم والمشبه هو الله تعالى أولا والنبي ﷺ ثانيا فقد روى فى الأحاديث القدسية أن النبي ﷺ سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يامحمد أصحابك عندى كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندى بفتح الهاء وسكون الدال وقال ﷺ أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه والا فالاهتداء بالآل والأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم لان الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخروى والخلود فى النار بل ومن الدنيوى بخلاف الاهتداء بالنجوم (و بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح وهنا كلام نفيس انظره فى الشرح (فالمنطق) سمى به هذا العلم لان

المنطق يطلق على الادراكات الكلية وعلى القوةالعاقلة التى هى محل
صدور تلك الادراكات وعلى التلفظ الذى يبرز ذلك وهذا العلم
به تتصبب الادراكات الكلية وتتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه
تكون القدرة على إبراز تلك العلوم بالنسبة (للجنان) بفتح الجيم
أى القلب قال حجة الاسلام القلب لطيفة ربانية هى المخاطبةوهىالتى
تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق
العرض بالجوهر ويسمى روحا ونفسا وقال النفس جوهرةحيةعلامة
دراكة فعالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة
لاكتساب الآراء فيكون من باب تسمية الشىء باسم ما تعلق به (نسبته
ك) نسبة (النحو للسان) فكما أن نسبة النحو للسان كونه يعصمه
عن الخطأ كذلك نسبة المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو
يعصم اللسان عن الخطأ فى قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى
فكره (ف) هو علم (يعصم) أى يحفظ (الأفكار) جمع فكر
وتقدم تعريفه (عن غى الخطا) أى عن أن يقع فيها خطأ بتوفيق الله
تعالى والغى بالفتح الضلال والخيبة واضافته كاضافة شجر أراك وفى
هذا التعريف اشارة الى الغاية نخرج بقوله يعصم الأفكا غير المنطق
فان كل علم غيره انما يعصم غيرها كالنحو العاصم عن الخطأ اللسانى
وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وقد بينا بقية المبادى العشرة
فى الشرح (وعن دقيق الفهم) أى المفهوم الدقيق (يكشف الغطا)
بكسر الغين أى الستر شبه دقيق الفهم بالشىء المحتجب تحت الستر بدليل
ذكر الغطا (فهاك) اسم فعل بمعنى خذ على ماذكره ابن مالك فى

التسهيل ولم يذكر الزبيدى والجوهرى فيها الا التنبيه وزاد الجوهرى الزجر فهى عندهما حرف فقط قاله الشيخ المكودى (من أصوله) أى أصول هى المنطق فالاضافة بيانية أو الاضافة على معنى من التبعيضية وفيه تكلف ان جعلت من الداخلة على أصول تبعيضية أما ان جعلت بيانية فلا (قواعـدا) جمع قاعـدة وهى الاصل والضابط والقانون ألفاظ مترادفة وهى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمرادفروعه (فوائدا) جمع فائدة وهى والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالغرض والعلة فالمصلحة الحاصلة من الشىء من حيث انها فى طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الاخيرين لانفراد الأولين بما هو فى طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز فى حفر بئر ويصح كون التاء فى تجمع المخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميتـه) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخـل الباء على المفعول الثانى لانه يجوز أن يقال سميت ابنى محمدا وسميته بمحمـد (المنورق) الجارى على ألسنة الناس تقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما ويستدلون بقوله :

فهذا عليه رونق الخط وحده * وهذا عليه رونق الخط والملك

قال بعض مشايخ شيخنا والمروى فى هـذا النظم والبيت المستشهد به المنورق بتقديم النون على الواو وتأخـير الراء عنهما وإن كان هو

الجارى على الالسنة بمعنى واحد أى المزين المزخرف ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنه بكونه غريبا والغريب الحسن عذب لغرابته والجارى على الالسنة مبذول كما عرف فى فن البيان (يرقى به) أى بهذا التأليف (سماء علم المنطق) من اضافة المشبه به الى المشبه أى علم المنطق الذى كالسماء * فان قيل هذا التاليف من علم المنطق فكيف جعله سلما له * قلنا السلم اسم للالفاظ لا للعلم فلا يلزم السؤال سلمنا أنه اسم للمعانى فالمراد أن المذكور فى هذا التاليف سلم لغيره من المسائل الصعبة (والله) منصوب على التعظيم أى لاغيره (أرجو) أى آمل أملا يتعلق بمطموع فيه مع الاخذ فى أسبابه وقد يطلق الامل على الخوف ومنه وأرجو اليوم الآخر (أن يكون) هذا التاليف (خالصا) من المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة (لوجهه) أى ذاته (الكريم ليس قالصا) القالص فى الاصل يطلق على احدى شفتى البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه فأطلق على الناقص مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل أن يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسى بان لا يعوقه عن اكماله عائق وان يكون مراده أن لا يكون مطروحا فى زوايا الاهمال والخمول لا ينتفع به لان هذا أيضا نقص فيكون قوله :

(وان يكون نافعا للمبتدى * به الى المطولات يهتدى)

بيانا وايضاحا له وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان مجاب الدعوة وأنه دعا لمن يقرأ هذا التاليف بالنفع وقد أجاب الله دعاءه فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو مشاهد

﴿ فصـل ﴾ (فى) بيـان (جواز الاشتغال به) ليكون الطالب على بصيرة اعلم أن علم المنطق على قسمين : القسم الاول ماليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور فى هذا السلم ومختصر الامام السنوسى والعلامة ابن عرفة ورسالة أثيرالدين الابهرى المسماة ايساغوجى وتأليف الكاتبى والخونجى وسعـد الدين وغـيرهم من المتأخرين فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خـلاف ولا يصد عنـه إلا من لامعقول له بل هو فرض كفاية لأن حصـول القوة على رد الشكوك فى علم الـكلام الذى هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة فى هذا العلم وما يتوقف عليـه الواجب فهو واجب لـكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه جائز جره ذلك الى ذكر الخلاف فيحمل على ماهو مخلوط بالفلسفة * القسم الثانى ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفرياتهم وهذا هو الذى وقع فيـه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف (والخلف فى جواز الاشتغال * به على ثلاثة) بالتنوين (اقوال) بدل منه اوعطف بيان * القول الاول ما أشار إليه بقوله (ف) الامام (ابن الصلاح و) الامام أبو زكريا يحيى (النواوى) نسبة الى نوى على غير قياس قرية من قرى الشام وقد ذكر هنا سيدى سعيد كلاما ناقشناه فيه فى الشرح الكبير (حرما)الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريم هؤلاء اياه انه حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسـفة يخشى على الشخص اذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة * القول الثانى للجمهور واليه أشار بقوله (وقال قوم ينبغى أن يعلما) منهم الامام حجة الاسلام الغزالى حتى قال من لامعرفة

له بالمنطق لا يوثق بعلمه وسماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب *القول الثالث التفصيل واليه أشار بقوله

(والقولة المشهورة الصحيحه * جوازه لكامل القريحه)

هى فى الأصل أول ما يستنبط أى يستخرج من البئر ثم استعير لأول مستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه (ممارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له (ليهتدى به الى الصواب) لكونه قد حصن عقيدته فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما اذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا إذا كان ذكيا غير ممارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا للمتبحر (أنواع العلم الحادث) المراد بالعلم مطلق الادراك لا مايراد به فى اصطلاح بعض الأصوليين وهو ادراك خاص أى ادراك النسبة التصديقية لأنه حينئذ لا يقبل التقسيم الآتى وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى اشعارا بتنزهه سبحانه وتعالى عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق اذ كل منهما مفسر بالادراك الذى هو وصول النفس الى المعنى ولأن التصور حصول الصورة وهو من خواص الأجسام ففى اطلاقه على علمه تعالى ايهام وان أريد به معنى صحيح وفى هذا تنبيه على أن التقييد مراد لمن لم يقيد وانه كان ينبغى له التقييد على أن ذكر الأنواع يكفى

فى ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد الايضاح (ادراك مفرد) المراد به ماليس مشتملا على نسبة حكمية (تصورا علم) فادراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق و يتناول مالا نسبة له أصلا كادراك زيد وما فيه نسبة الا أنها غير حكمية كادراك بنوة زيد لعمرو ونحوها ودرك اسم مصـدر بمعنى ادراك أى وادراك وقوع (نسبة) حكمية (بتصديق وسم) من الوسم وهو التعليم و تقرير هذا الـكلام أن العلم الذى هو حصول صورة الشىء فى الذهن ينقسم الى تصور و تصديق أما التصور فهو حصول صورة الشىء فيه من غير حكم عليه بنفى أو اثبات كادراك الانسان من غير حكم عليه بشىء وأما التصديق فهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى الاذعان لذلك كادراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكماء وليس قول من قال التصديق عندهم هو الحـكم خارجا عن هـذا لأن الحـكم مقول بالاشتراك عندهم على معنيين : أحدهما هذا أعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والآخر ادراك النسبة الحـكمية التى هى ثبوت شىء لشىء أو انتفاؤه عنه فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم أراد الأول وأما التصديق على مذهب الامام الرازى فمركب من أربع ادراكات : ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكمية التى هى مورد الايجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم ان لم يكن الحـكم عنده ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر لأنه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط كما رأيت ولأن الحكم نفس التصـديق عندهم وجزء التصديق عنده

ولان تصور الطرفين شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء (وقدم الأول) أى التصور على التصديق (عند الوضع) أى فى الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (لأنه مقدم) على التصديق (بالطبع) أى بحسب اقتضاء طبيعة التصور أى حقيقته والمقدم بالطبع هو الذى يكون بحيث يحتاج اليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد والاثنين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين لأنه اما شرط أو شطر وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم وقدم القول الشارح على الحجة وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لشمول التصور والتصديق فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات * ثم شرع فى تقسيم آخر للعلم بقوله (و) العلم (النظرى) باسكان الياء (ما احتاج للتأمل) يعنى الى الفكر والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث وأن العالم حادث (وعكسه) أى مالا يحتاج الى فكر ونظر (هو الضرورى الجلى) أى الواضح سواء افتقر الى حدث أو تجربة أولا كتصورك وجودك وادراك أن الواحد نصف الاثنين فيدخل فى الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات والتجربيات وسيأتى بيانها لان الاخريين وان توقفا على حدس وتجربة فليسا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظرى منسوب الى النظر الاصطلاحى ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت من تفسيره وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ماهو أعم من القياس ولواحقه لئلا ترد الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل وقيل العلوم الحادثة كلها ضرورية ووجه بأن العبد لا تأثير له فى شىء من العلوم لحصول العلوم

كلها له لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجه . بأن
العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها شيئا فشيئا
وقد ذكرنا أن الضروري يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه وبين
البديهي مع فوائد أخرفي الشرح (وما به الى تصور وصل) على لفظ المبنى
للجهول أي توصل أي ما توصل به إلى تصور (يدعى بقول شارح)
لشرحه الماهية ويسمى أيضا معرفا وتعريفا فما واقعة على بعض
التصورات وهو المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للانسان فانه
يوصل إلى تصور الانسان (فلتبتهل) أي فلتطلب مبالغا في الطلب
(وما لتصديق به توصلا) على صيغة المبنى للجهول أي ما توصل به
لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانه يوصل الى أن العالم حادث
(بحجة يعرف عند العقلا) أي أرباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال
وسمى بذلك لأن من تمسك به حج خصمه أي غلبه . ثم لما كان علم الميزان
مبنيا على أربعة أركان تصورات ومباديها وتصديقات ومباديها وكانت
مبادى التصورات الكليات الخمس المنقسمة الى الذاتي والعرضي القسمين
من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكان المراد
دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها بدأ بها فقال :

(أنواع الدلالة)

(أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية) وصفها بالوضعية لاستنادجميعها الى الوضع
والدلالة بتثليث الدال مصدر دل وهي على المفهوم من كلام الشيخ في
الشفاء تطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر

فهم أولم يفهم والثانى فهم أمر من أمر كذا حققه العلامة ابن عرفة والدال ينقسم الى لفظ وغيره والثانى ثلاثة أقسام دال بالعقل كدلالة تغيير العالم على حدوثه وبالعادة كالمطر على النبات والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل وبالوضع كالاشارة على معنى نعم مثلا واللفظ ينقسم أيضا الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ على لافظه وبالعادة وان شئت قلت بالطبع كأح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان المفترس فالمجموع ستة وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير فأشار المصنف الى تقسيم دلالته فقال (دلالة اللفظ) الوضعية بتوسط الوضع (على ما) أى المعنى الذى (وافقه) أى وافق ذلك اللفظ بان وضع له وضعا حقيقيا أو مجازيا كالانسان للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع (يدعونها) أى يسمونها (دلالة المطابقه) لمطابقته أى موافقته له من قولهم طابق النعل النعل إذا توافقا فالانسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع (و) دلالة اللفظ على (جزئه) أى جزء ما وافقه يدعونها (تضمنا) أى دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه كما إذا شككت فى شبح هل هو حيوان أو لا فقيل لك هو انسان فهمت أنه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت الى كونه ناطقا وأما دلالة اللفظ على (ما) أى اللازم الذى (لزم) معناه (فهو التزام) أى دلالة التزام لالتزام المعنى أى استلزامه له ودلالة العام على بعض أفراده كعبيدى دلالة تضمن لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد من حيث هى جملة فحصل الجواب عن استشكال القرافى بأنه لا يدل بشيء من الدلالات الثلاث على فرد من أفراده لان بعض أفراده لم يوضع له اللفظ حتى

تكون مطابقة وليس هو جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجاحتى تكون التزاما اذ لو خرج بعضها لخرج سائرها للمساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقدأطنبنافى الشرح فى هذا المقام ببدائع التحقيقات وغرائب الافهام (ان يعقل التزم) هو أى اللازم أى يشترط فى اللازم كونه لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ويسمى لازما بينا بالمعنى الأخص كالزوجية للأربعة وتخصيص اللازم الذهنى باللازم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين وبعضهم يطلق اللازم الذهنى على أعم من هذا أعنى ماليس لازمافى الخارج فقط * والحاصل انلهم فى تقسيم اللازم طريقين : الأول ان اللازم ينقسم الى لازم فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد والى لازم فى الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثانى ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يحتاج الى دليل وغير البين مالا يلزم فيه ذلك بل يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهنى وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة للاسد وغير ذهنى وهو مالا يلزم فيه ذلك كمغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص كما أشار اليه المصنف سواء كان لازما فى الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان العمى على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن أن يكون بصيرا يدل على البصر التزاما مع أن بينهما معاندة فى الخارج أو كان لازما فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام

المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهنى خلافاً للفخر الرازى فى الثانى والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال لها لفظية ونقلية لأنها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهى أنه كلما فهم المعنى فهم لازمه وأما دلالة التضمن فقيل عقلية لأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع وهى الجزئية إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه وقيل لفظية هذه إحدى طريقتين فى النقل عن المناطقة والطريقة الثانية تحكى ثلاثة أقوال فى دلالة التضمن والالتزام قيل وضعيتان وقيل عقليتان ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية وأوجه هذه الأقوال واعراب كلام المصنف هنا مع تنبيهات شتى وأبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح

فصل فى مباحث الألفاظ

اعلم أن المنطقى لا بحث له عن الألفاظ لكن لما كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر حتى كأن المتفكر يناجى نفسه بألفاظ متخيلة جعلوا بحث الألفاظ من حيث انها تدل على المعانى بابا من المنطق تبعا ولذا قدمه فقال (مستعمل الألفاظ) باعتبار دلالته التركيبية والافراديه (حيث يوجد * اما مركب واما مفرد * فأول) وهو المركب (ما) أى اللفظ الذى (دل) توطئة لما بعده ويحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل كديز على رأى من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج مالا جزء له كباء الجر ولامه وماله جزء لايدل كزيد وأبكم وتأبط شرا وعبد الله والحيوان

الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فانما ذلك
قبل جعلها أعلاما أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيا منسيا
وصار كل جزء منها كالزاى من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو
حجة الاسلام علما اذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى
به حجة فى الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا اخراجه بل نلتزم أنه
مركب إذ ليس التركيب والافراد إلا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وقول المصنف (على جزء) بضم الزاى (معناه) تتميم
للكلام بذكر متعلقه وبما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المصنف
بأن التعريف غير مانع لكونه أسقط من التعريف قيدا وهو كون تلك
الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما وبقيت
أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح مثال المركب زيد قائم والحيوان
الناطق إذا لم يكن علما والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوى
حتى لو أراد أحد بالف انسان مثلا معنى لم يكن مركبا وان وضعها هو
لذلك والمركب ملتبس (بعكس ما) أى المفرد الذى (تلا) هو المركب
أى تبعه فهو اللفظ المستعمل الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه فدخل
فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب
على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالايجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل
سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل
المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شىء كزيد ومركب
وهو ما دل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأبكم وعبدالله علما أو على
جزء معناه إلا أن دلالته غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على

خلاف ما حققناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول فى البيت مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل وقوله ما تلا عائد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر فى تلا وقال المصنف وقولنا ماتلا عائده محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اه وبحث فيه بأن ماواقعة على المفرد وهو الذى تلا المركب فيكون العائد ضمير الرفع ويجاب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى أى اتصل به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذى تلاه هو أى المركب أي اتصل به فى البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بعصوق الضمير (المفردا) بالنظر إلى معناه (كلى أو) بوصل الهمزة (جزئى) بمنع الصرف للضرورة (حيث وجدا) أى المفرد فالالف للاطلاق (فمفهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك فخرج زيد المشترك فيه بنوه مثلا فانه وان كان يشترك فى معناه أفراد باعتبار أبوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بأنها عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة الى الاشتراك اللفظى والمعنوى ويريدون بالأول المشترك وبالثانى الكلى وقسم الاقدمون الكلى الى ثلاثة أقسام مالم يوجد منه شىء وماوجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت الأقسام ستة فقسموا الأول إلى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين وإلى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق وقسموا الثانى وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالاله والى ما يمكن وجود

غيره معه كشمس وقسموا الثالث الى ماوجد منه أفراد متناهية كاسد وإلى ماوجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء وثابت فان أفرادها غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى وقد دل الدليل من السنة على أنها لانهاية لها واستحالة وجود مالا نهاية له انما ثبتت فى حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة من أنها لا أول لها وهو مذهب باطل ومعتقده كافر اجماعا ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لان الكلام فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها ونعمة الله لانهاية لها بمعنى آخر أى بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد (وعكسه) وهو مالا يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئى) الجزئى مبتدأ مؤخر وعكسه خبر مقدم وذلك كزيد فان مفهومه من حيث وضعه للذات المخصوصة لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى لان المراد هنا الاشتراك المعنوى وقدموا الكلى فى تأليفهم على الجزئى لاجل عنايتهم به لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب غالبا بخلاف الجزئى والمصنف زاد عليهم بنكتة أخرى وهى أنه عرف الكلى بامر وجودى وهو كونه مفهم اشتراك والجزئى بالسلب وسلب الشيء لايعقل إلا بعد تعقل وجوده وهم عرفوا الكلى بالعدم أى مالا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين (وأولا) وهو الكلى (للذات) أى الماهية (ان فيها اندرج فانسبه) أى انسب الأول وهو الكلى للذات ان اندرج فيها بأن كان جزءاً منها فلا يصدق الذاتى حينئذ الا على الجنس والفصل (أو) بمعنى الواو أى وانسبه (لعارض إذا خرج) عن الذات أى الماهية الا أنهم

ينسبون على غير قياس فيقولون فى النسبة الى عارض عرضي فلا يصدق العرضى على هذا الا على الخاصة والعرض العام ويفهم من هذا النوع كالانسان واسطة مثال الذاتى الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل ومثال العرضى الضاحك بالنسبة إلى الانسان لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه والذاتى والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاث اصطلاحات الأول هذا الذى درج عليه المصنف الثانى ان الذاتى هو جزء الماهية المحمول والعرضي ماليس كذلك فالنوع على هذا عرضى الثالث ان الذاتى ماليس بخارج عن الماهية والعرضى هو الخارج عنها فالنوع على هذا ذاتى واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء إلى نفسه * وأجيب بانها تسمية اصطلاحية لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووى على ماهو القاعدة وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ونسبة الحقيقة الى ماصدقها صحيحة واعلم أن المصنف نص على أن أولا فى البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الارجح لكونه كما فى التسهيل قبل فعل ذى طلب وبحث فيه بان أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل أو عود الضمير والجواب ان قوله فانسبه مؤخر من تقديم والاصل وأولا انسبه لذات إن اندرج فيها فالفاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ماصح أن

يتعلق به للذات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخـذ فى ذكر الـكليات الخمس بقوله (والـكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمسة دون انتقاص) ولا زيادة ووجه الحصر أن الـكلى اما أن يكون تمام الماهية أو جزأ منها أو عرضا لها الأول النوع كالانسان والثانى ان كان مساويا لها فالفصل كالناطق أو أعم منها فالجنس كالحيوان والثالث ان خصها فالخاصة والا فالعرض العام وينبغى ان يعلم أولا ان السؤال عن الشىء إما أن يكون عن حقيقته أو عن تمييزه عما التبس به واللفظ الموضوع للأول ما وللثانى أى والمسئول عنه بما منحصر فى أربعة واحد كلى نحو ما الانسان وواحد جزئى نحو ما زيد ومتعدد متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو ما الانسان والفرس والاجوبة عنها منحصرة فى ثلاثة لان الجواب عن الاول بالحـد وعن الثانى والثالث بالنوع وعن الرابع بالجنس أولها (جنس) وهو ما صدق فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفى جواب مخرج للعرض العام لانه لا يقال فى الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزأها حتى يقال فى جواب ما هو ولا مميزا له حتى يقال فى جواب أى واضافة الجواب الى ما مخرجة للفصل قريبا أو بعيدا وللخاصة مطلقا ومختلفين الى آخره يخرج النوع الحقيقى وأما الجزئى فلك أن تقول ليس الـكلام الا فى الـكليات فلا يحتاج الى اخراجه ولك أن تخرجه بفى جواب ما هو وسيأتى ذكر مراتب الجنس (و) ثانيها (فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها فى جواب أى شىء هو

فجزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك والصادق عليها مخرج للجزء المادى كالسقف للبيت وفى جواب أى مخرج للجنس مثاله الناطق لانه اذا سئل عن الانسان باى شيء هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للانسان و بعيد وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يلزم كون الجنس فصلا لانه اذا أتى به فى جواب أى شيء هو فى ذاته كان فصلا واذا أتى به فى جواب ماهو كان جنسا فله اعتباران والكليات تختلف بالاعتبارات (و) ثالثها (عرض) عام وهو الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها فالكلى جنس والخارج عن الماهية مخرج للجنس والفصل والنوع والصادق الخ مخرج للخاصة والعرض العام امالازم أو مفارق كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما لانه بالقوة أو بالفعل خارج عنهما (و) رابعها (نوع) وهو ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفى جواب مخرج للعرض العام واضافته الى ماهو مخرجة للفصل والخاصة وعلى كثيرين مخرج الحد ومتفقين بالحقيقة يخرج الجنس والمراد بكونه صادقا على كثيرين انه صادق عليها سواء جمعت فى السؤال نحو مازيد وعمرو وبكر أو أفرد بعضها نحو مازيد بخلاف الصدق فى تعريف الجنس فانه لا يصح إلا اذا جمعت والمعرف بما ذكر هو النوع الحقيقى وأما الاضافى فهو الكلى المقول على كثيرين فى جواب ماهو المندرج تحت جنس فبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى النوع السافل

كالانسان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقى لصدق تعريفه عليه وينفرد الاضافى فى الجنس السافل كحيوان والمتوسط كجسم فان فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد الحقيقى فى النوع البسيط كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس والا لزم تركيبها (و) خامسها (خاص) بتخفيف الصاد أى خاصة ورخمه بحذف الهاء للضرورة وهى الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها فالكلى جنس والخارج عن الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع والخاص بها يخرج العرض العام والخاصة قد تكون للجنس كالماشى للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس وهى أيضا اما لازمة أو مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وههنا أبحاث وتفريعات شريفة وشحنا بها الشرح (وأول) مبتدا والمسوغ التفصيل وهو الجنس (ثلاثة بلاشطط) أى زيادة والاصل لا بشطط بتقديم حرف النفى على حرف الجر لأن حرف النفى أصله التصدير فزحلقت عن محلها تزيينا للفظ (جنس قريب) وهو مالا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى الجنس السافل كالحيوان فليس تحته جنس بل أنواع حقيقية (أو) جنس (بعيد) وهو مالا جنس فوقه وتحته الاجناس ويسمى العالى كالجوهر بناء على جنسيته وهذا عند الاطلاق أما اذا أريد البعد النسبى فيقال اما بعيد بمرتبة كالجسم النامى أو بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق وهكذا (أو) جنس (وسط) وهو مافوقه جنس وتحته جنس كالجسم وترك الجنس المنفرد لانه لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته

﴿ فصل ﴾ فى نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر (ونسبة الالفاظ للمعانى) أى مع المعانى على ان اللام بمعنى مع كقولك

فلما تفرقنا كأنى ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والمراد بالمعنى مايعنى أى يقصد فيشمل الافراد ومتعلق النسبة محذوف أى لبعضها والتقدير ونسبة الالفاظ والمعانى بعضها لبعض وانما احتجنا الى هذا لان التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ الى معنى بل نسبة المعنى الى افراده (خمسة أقسام بلا نقصان) ولازيادة لان اللفظ اما كلى أو جزئى والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا فى أفراده فالنسبة بينه و بين أفراده (تواطؤ) كالانسان فان معناه لايختلف فى أفراده والا بان اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) ويقال تشكك كالنور فانه فى الشمس أقوى منه فى القمر ويسمى اللفظ فى الاول متواطئا كمعناه وفى الثانى مشككا كمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شىء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أى تباين كالانسان والفرس ويسمى معنياهما متباينين وكذا اللفظان تبعا لهما (و) اللفظ المفرد ان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه و بين ماله من المعانى هو (الاشتراك) كالمخفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدح الذى يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر فى الملخص (عكسه الترادف) أى الترادف أن يكون اللفظ متعددا والمعنى واحد كانسان

و بشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق (واللفظ) المستعمل (اما طلب) ان أفاد طلبا كاضرب (أو خبر) ان احتمل الصدق فان كان الطلب طلب ترك فهو النهى كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذى قسمه المصنف بقوله (وأول ثلاثة ستذكر) فهو إن دل بذاته على الطلب (أمر) حالة كونه (مع استعلا) أى طلب العلو بان يكون الطالب مظهرا له سواء كان عاليا فى نفس الامر أولا (وعكسه) وهو الطلب مع اظهار الخضوع (دعا و) الطلب (فى) حال (التساوى فالتماس وقعا) بالف الاطلاق والفاء صلة فى الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن تقسيم طلب الترك لانه لم يقل ان الطلب اذا كان مع استعلاء أمر أو نهى و يحتمل أنه أدرجه فى الامر بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد والخلاف فى أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو أو هما أو لا يشترط شىء منهما مشهور فى الاصول وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته على الطلب دلالة المركب فى قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب التمكين من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالماء ليست من ذاته ى ليست من جهة وضعه اذ الذى يدل عليه هذا المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو حصول العطش وانما دل على الطلب بطريق الكناية بقرينة وجود الماء مع المخاطب فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا و بقى قسم آخر ليس بطلب ولا خبر كالتمنى والترجى والقسم وحده بدون جوابه والنداء وصيغ العقود والاستفهام و يسمى هذا فى الاصطلاح تنبيها والاقرب الى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد كما ذهب اليه الابيارى

وهو موافق لاصطلاح النحويين فان فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الذى هو من أقسام الكلمة والكلمة ماوضعت لمعنى مفرد فيلزم أن أقسامها كذلك هذا حاصل ماقاله الامام السنوسى فى شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط فى المركب جزآن ماديان أما على انه يكفى جزء مادى وجزء صورى ففعل الامر مركب لانه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المصنف هذا الفصل الا لتمييز الخبر عن غيره لانه المبحوث عنه عند المناطقة

﴿ فصل ﴾ فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية لما ذكر الكلى والجزئى استتبعهما بما شاركهما فى المادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية (الكل حكمنا على المجموع) من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم يحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجميعهم اذ قد يكون فيهم من لايقدر عليها ونحو ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا ان الحكم فى الثانى ثابت لجميعهم بخلاف الاول و (ك) قوله ﷺ مامعناه (كل ذاك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروى أنه ﷺ قال كل ذلك لم يكن قال سيدى سعيد ماحاصله ان هذا التمثيل جار على تأويل مرجوح كما نبه عليه الأبى وغيره والراجح أنه من باب الكلية اى لم يقع واحد منهما لأن السؤال بأم عن أحد الامرين لطلب التعيين بين ثبوت أحدهما فى اعتقاد المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل منهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما ولأنه قد روى انه لما قال النبى

ﷺ كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى ولان تأخر النفى عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم اه وهذا بيان التحقيق فى معنى الحديث * ويجاب عن المؤلف بان البحث فى المثل ليس من دأب الفحول (وحيثما لكل فرد) أى عليه (حكما فانه) أى الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (كلية قد علما) نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا الله (والحكم للبعض) أى عليه (هو) أى الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الانسان كاتب و بعض الحيوان ليس بانسان (والجزء معرفته جليه) وهو ماتركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

﴿ فصل ﴾ فى المعرفات جمع معرف و يسمى تعريفا وقولا شارحا لشرحه الماهية وتعريفه المخاطب بها ومعرف الشيء ما يقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره كالحد عند الاصوليين (معرف) مبتدأ حذفت منه أل للوزن (على ثلاثة قسم) أحدها (حد) تام وناقص (و) ثانيها (رسمى) منسوب الى الرسم بالمعنى اللغوى وهو الأثر لا أنه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه و يقال له أيضا رسم وهو أيضا تام وناقص (و) ثالثها (لفظى علم) منسوب الى اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص الى العام و زاد بعضهم التعريف بالمثال وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة داخله فى الرسم لانها تعاريف بالخواص (فالحد) التام (بالجنس)

القريب (وفصل) كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان (وقعا) أما كونه حدا فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه و يشترط فى تمام الحد تقديم الجنس على الفصل (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونهما (معا) كقولنا الانسان حيوان ضاحك أما كونه رسما فلان الرسم لغة الاثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص (وناقص الحد بفصل) قريب وحده كانسان ناطق (أو) به (معا * جنس بعيد لاقريب وقعا) كالانسان جسم ناطق أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (وناقص الرسم بخاصة) بالقيد السابق (فقط) نحو الانسان ضاحك (أو) بها (مع جنس بعد) بالتنوين للضرورة أى بعيد (قد ارتبط) نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه رسما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام ومثل المذكورات فيما مر حدودها فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بحده كالجسم النامى الحساس المتفكر بالقوة وكالجسم النامي الحساس الناطق وكالحيوان المتفكر بالقوة لم يختلف الحكم وبقى التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشى الناطق بالنسبة الى الانسان أو مع الخاصة كالماشى الضاحك وبالفصل معها كالناطق الضاحك والاكثرون على أن الاول والثالث حدان ناقصان والثانى رسم ناقص وفهم من كلام المصنف ان الحد لايكون الا للماهيات المركبة فتخرج البسائط فلاتعرف الابالرسم وعلم أيضا أن التعريف لايكون بغير القول كالاشارة والخط (ومابد) بتعريف (لفظى لديهم شهرا) أى وماشهر

عنـدهم بالتعريف اللفظى هو (تبـديـل لفظ بـ) لفظ (رديف) له (أشهرا) منه عند السامع كما يقال ماالبر فيعرف بانه القمح وخرج بالرديف فصل المعرف وخاصته وقد قدمنا أن التحقيق انه ليس خارجا عن الرسم لانه تعريف بالخاصة مثـل لفظ القمح فى المثال المذكور خاصة من خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعـلم كالنور لان التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبـارها المشابهة المختصة به اذ المعنى الاسم مايشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم فى معرف الشيء انه مايقتضى تصوره تصـوره وامتيازه عن غيره لأن التقسيم خاصة من خواص المقسم (وشرط كل) أى المعرفات من الحد والرسم واللفظى بالنظر الى المعنى (أن يرى مطردا) أى كلما وجد المعرف وجد المعرف فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرف فيـكون مانعا (منعكسا) أى كلما وجد المعرف وجد هو فلا يخرج عنـه شيء من أفراد المعرف فيكون جامعا فلا يكون أعم كجسم نام حساس متحرك بالارادة فى تعريف الانسان والا كان غير مانع ولا أخص كمتفكر بالقوة فى تعريف الحيوان والا كان غـير جامع و بالنظر الى اللفظ شرط كل ان يرى (ظاهرا لا) أن يرى (أبعدا) أي أخفى من المعرف كالنار جسم كالنفس (ولا مساويا) للمعرف فى الخفاء نحو المتحرك ماليس بساكن (ولا تجوزا) بضم الواو مصدرا قال المصنف أى ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف (بلاقرينة) معينة للمراد (بها تحرزا) على صيغة المبنى للمجهول أى تحرز بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان الناهق فلايجوز الا إذا دلت قرينة معينة كقولنا حيوان ناهق يدخل

الحمام ويصلي و بقولي معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز
لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه فلا معنى
لاشتراطها هنا لان الذى أخذ فى تعريف المجاز هو القرينة المانعة
عن إرادة الموضوع له اللفظ وهي غير معينة لما أريد باللفظ (ولا) ان
يرى (بما يدرى) أى يعلم (بمحدود) أى معرف بالفتح كتعريف
الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس
لأنها مأخوذة فى تعريفه وهذا يختلف باختلاف المخاطب فاذا كان
المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا
تعريف العلم بانه معرفة المعلوم لأن المعلوم معرفته متوقفة على معرفة العلم
وأجيب بأجوبة فاسدة والحق فى الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط أى
لا باعتبار المعلومية فكأنه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر كلام
المصنف أن كلا من المذكورات يمكن ادخاله فى الحدود وهو ظاهر نعم
الدور لا يتأتى فى الحد لان معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على
معرفة الكل (ولا) : (مشترك من القرينة) المعينة للمراد (خلا)
الا إذا أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول
الى آخره والقول مشترك بين الملفوظ والمعقول فهو جائز لأن المراد به
كل منهما والممتنع كتعريف الشمس بانها عين الا اذا وجدت قرينة
معينة (وعندهم) أى المناطقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك
فعند غيرهم كذلك أو الضمير عائد للعلماء مطلقا (من جملة
المردود * أن تدخل الاحكام فى الحدود) أى الرسوم لأن الحكم
على الشيء فرع عن تصوره كقولنا الفاعل هو الاسم المرفوع وهذا إذا

جعل الحكم جزأ من الرسم بان تتوقف معرفة المرسوم عليه أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام ابن مالك فى قوله الحال وصف فضلة منتصب البيت (ولا يجوز فى الحدود ذكر أو) التى للتقسيم (وجائز) ذكرها (فى الرسم فادر ما رووا) كما تقدم فى المعرف للشيء انه ما يقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره ويمتنع اذا كانت للشك أو الابهام فيهما لانتفاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى فى مقدمته عن الاصبهانى فقال الشيخ زكريا فى شرحه لها بل ويجوز ذكر أو فى الحقيقى بجعلها للتقسيم والتنويع كما فى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن فقط اشترك العلم والظن فى كون النظر يؤدى اليهما ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى ان قسما من المحدود حده كذا وقسما آخر حده كذا فهما فى الحقيقة حدان لقسمين متخالفين فى الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجانى فى شرح المواقف وللمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدا لأن التأدية الى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقته ولو سلم فهما فى الحقيقة حدان والمنع انما هو فى الحد الواحد

(باب فى القضايا)

جمع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهى التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهى كالجنس تشمل الاقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبحه والعلم به وتأدبا فى حق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج ما يحتمله لا لذاته كالانشاآت من الأمر والنهى

وغيرهما كاسقني الماء فانه وان احتمل ذلك للازمه بحسب القرينة وهو أنا عطشان لا يحتمله لذاته أى مدلوله المطابقي وهو طلب السقي ودخل المقطوع بصدقه من الأخبار وكذا المقطوع بكذبه منهما (جرى بينهم) أى المناطقة (قضية وخبرا) بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت الى دليل ومطلوبا عند الشروع فى الاستدلال عليها ونتيجة اذا أنتجها الدليل (ثم) للترتيب الذكرى فقط (القضايا عندهم قسمان) الأولى (شرطية) وهي ماليس طرفاها مفردين ولا فى قوتهما والثانية (حملية) وهى ما طرفاها مفردان أو فى قوتهما نحو زيد كاتب وزيد قام أبوه والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به شبه بالشيء المحمول على الآخر (و) القسم (الثانى) وهو الحملية قسمان: الأولى (كلية) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أولا ليصح التقسيم الآتى والثانية (شخصية) وهى ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتشخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أى ما موضوعها كلى (امامسور) نحو كل انسان حيوان (واما مهمل) من السور نحو الانسان حيوان وسميت مهملة لاهمال بيان كمية الافراد فيها وهو الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا فى الحملية لان الكلام فيها وسمى سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه (كليا وجزئيا يرى) وكل منهما اما موجب أو سالب فصارت الأقسام أربعة: واليه أشار بقوله (وأربع) حذفت التاء من أربع وان كان المعدود مذكرا

للضرورة كما قال المؤلف أو على مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أى السور (حيث جرى) لان التسوير (اما) أن يقع بكل ونحوه من الألفاظ الدالة على الاحاطة بجميع الافراد فى الايجاب ككل وجميع وعامة نحو كل انسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية (أو ببعض) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى الايجاب نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورةوجزئية (أو بلا * شيء) ونحوه مما يدل على الاحاطة بجميع الأفرادفى السلب كلا واحد ولا ديار نحو لا شيء من الانسان بحجر وتسمى القضيةبهذا الاعتبارمسورة وكلية أيضا كامر (وليس بعض) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الأفراد فى السلب نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهق و بعض الحيوان ليس بنابح وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية كما مر وإلى بقية الأسوار أشار بقوله (أو شبه جلا) أى أظهر الاحاطة بجميع الافراد أو بعضها (وكلها) أى كل تلك القضايا الاربع وهى الشخصية والمسورة بقسميها والمهملة اذ تقدم التصريح بها فى قوله كلية شخصية والاول اما مسور واما مهمل (موجبة وسالبه) الواو للتقسيم فالقضايا الأربعة باعتبار قسمى السور الكلى والجزئى والشخصى والاهمال أربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة (فهى إذاً الى الثمان آيبه) أى راجعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان والسالبةنحو زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو الحيوان ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبةوالسالبة

وتقدم التمثيل لهذه الاربعة والمهملة فى قوة الجزئية والشخصية فى حكم الكلية ولذا جاز جعلها كبرى فى الشكل الاول والثانى نحوهذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما آخر سماه الطبيعية وهى التى لم يبين فيها كمية الافراد ولا تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية نحو الانسان نوع والحيوان جنس والحق أنها داخلة فى الشخصية لان الحكم فيها على شىء معين مشخص فى الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم (و) للقضية ثلاثة أجزاء فالجزء (الاول) فى الرتبة وان ذكر آخراً وهو المحكوم عليه لان الاصل فى المحكوم عليه التقدم نحو زيد فى قولك زيد قائم أوقام زيد (هو الموضوع) أى يسمى به (فى الحملية) لانه وضع ليحكم عليه بشىء (و) الجزء (الآخر) بكسر الخاء أى الآخر فى الرتبة وان ذكر أولا وهو المحكوم به إذ الاصل فيه التأخر نحو قائم وقام فى المثالين السابقين هو (المحمول) أى يسمى به لحمله على شىء حال كونهما (بالسوية) أى مصطلحين فى الذكر بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معا أو المراد أنهما مستويان فى أن كلا منهما وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة ، والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا فى لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظى وتسمى الحملية حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى السور ليس لازما للقضية * واعلم أن كل

واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة السلب جزءا من محمولها سميت معدولة و إلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى ستة عشر من ضرب اثنين فى ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عدل بها عن أصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا من المحمول فاذا قلت الانسان هو ليس بكاتب فأداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول عدميا لتأخرها عن الرابطة وقد تكون أداته جزءا من الموضوع نحو كل لا حيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع أو جزءا منهما فتسمى معدولتهما نحو كل لاحيوان هو لا انسان هذا فى الموجبة ومثال السالبة المعدولة المحمول فقط زيد ليس هو لا عالم فأداة السلب الأولى ليست جزءا من المحمول بل هى لقطع النسبة لتقدمها على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شىء من غير الحيوان بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها موجودا فى الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم وإلا فلا نحو زيد ممكن أو معلوم أو مذكور أو غير عالم وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام فى مادة * واعلم أنه لابد لنسبة القضية من كيفية فى نفس الأمر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان ذكر فى القضية سميت موجهة وتلك الكيفية هى الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وعد المتأخرون القضايا باعتبارها الى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام الأول الضروريات الخمس الضرورية المطلقة

والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة الثانى الدوائم
الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنتان الممكنة
العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية
اللادائمية والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا وتميز بسيطها من
مركبها مذكور فى المطولات وقد أفردنا ذلك وما يتعلق به بمنظومة وشرحها
فليرجع اليهما ولعل المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة
وترك تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها فى جميع اللغات وانما يلتزم ذكرها
الفرس مع أن لغة العرب تستغنى عنها كما ذكره الامام السنوسي بالاعراب وترك
المنحرفات لعدم كثرة نفعها وانما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا للافكار *
ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ فى بيان الشرطية وأقسامها فقال (وان على
التعليق) أى ربط احدى القضيتين بالأخرى وعلى بمعنى الباء (فيها) أى القضية
(قد حكم) أى ان حكم فيها بالربط المذكور (فانها شرطية) وانما
جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لا بد من جعل كلامه شاملا
للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليهما والربط المذكور فى المتصلة
ظاهر وفى المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأيها بالعناد أى كل
منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وانه لا يصح الاقتصار على أحدهما
فلا تقول العدد اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه
ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا أو استلزاما فتدخل
المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء
أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضا) كما انقسمت الحملية
الى ما مر (الى شرطية متصلة) نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (ومثلها) فى الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو اما أن يكون العدد زوجا أو فردا وفى قولنا ومثلها فى الربط اشارة الى أن تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد أو هى حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا الذى يصير القضيتين قضية واحدة والانفصال عدم الاجتماع فى الصدق أو فى الكذب أو فيهما معا كما يأتى (جزآها) أى الجزء الاول والثانى من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالى) أى الجزء الاول فى الذكر فى المنفصلة وفى الرتبة فى المتصلة يسمى مقدما وان ذكر آخرا فى المتصلة والجزء الثانى كذلك يسمى تاليا وان ذكر أولا فى المتصلة نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة أما المنفصلة فلا ترتيب بين جزأيها الا فى الذكر فايهما ذكرته أولا فهو المتقدم وأيهما ذكرته آخرا فهو التالى (أما بيان ذات الاتصال) أى المتصلة فـ(ـما أوجبت) أى اقتضت (تلازم) أى تصاحب (الجزأين) المقدم والتالى سواء كان لصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهى التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى كالسببية بأن يكون المقدم سببا فى التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كما لو عكست هذا المثال أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء إذ وجود النهار واضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضايف نحو ان كان زيد أبا لبكر فبكر ابنه أو كان لا على وجه اللزوم وتسمى

القضية حينئذ اتفاقية وهى التى يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل اتفق أنهما وجدا معا نحو ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجدا معا. وانما فسرنا التلازم فى كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين جزأيها * واعلم أن ماذكره المصنف هو فى الموجبة لانها التى يحكم فيها بالصحبة وأما السالبة نحو ليس ان كان هذا انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة أو لزومية لمشابهتها للموجبة والا فهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذات الانفصال) أى المنفصلة (دون مين) أى كذب (ما أوجبت تنافرا) أى تنافيا وعنادا (بينهما) أى المقدم والتالى (أقسامها) أى المنفصلة (ثلاثة فلتعلما) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهى التى حكم فيها بالتنافى بين جزأيها صدقا نحو هذا الشىء إما شجر أو حجر وتتركب من الشىء والأخص من نقيضه (أو) مانع (خلو) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا نحو اما أن يكون الشىء غير أبيض واما أن يكون غير اسود وتتركب من الشىء والاعم من نقيضه (أو) مانعه (هما) أى مانع الجمع والخلو فالضمير فى الأصل مضاف اليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير فقام مقام المضاف المرفوع فارتفع أى صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة التى هى مانعة جمع ومانعة خلو هى التى حكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشىء ونقيضه نحو اما أن يكون العدد زوجا أو غير زوج أو من الشىء والمساوى لنقيضه كقولنا العدد إما زوج وإما فرد

فطرفا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أى مانعهما (الحقيقى) وتسمى القضية حينئذ حقيقية وسميت الأولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق والثانية مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا والثالثة حقيقية لأن التنافى بين طرفيها أتم منه فى الآخرين (الاخص) من الاولين (فاعلما) فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة فى نحو العدد أما زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو اما أن يكون الشيء أبيض أو أسود ومانعة الخلو بنحو اما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير آخر أخص مما ذكر فان اردته فزد فى آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما بهذا التفسير. وهذا فى المنفصلات الموجبات وأما السوالب فتسميتها مانعة جمع أو مانعة خلو أو حقيقية تجوز لمشابهتها موجباتها أو حقيقية اصطلاحية والا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما نحو ليس اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه للثلاثة وقد تتألف الحقيقية من أكثر من جزأين فى الظاهر نحو العدد اما زائد أو ناقص أو مساو فهى بحسب الحقيقة مؤلفة من جزأين فقط والاصل العدد اما زائد أو غير زائد فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لانه بمعناه فالعناد حقيقة انما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتتألف من أكثر من جزأين حقيقة وكذا مانعة الخلو * واعلم ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة نحو ان جئتنى الآن

أ كرمتك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والا فان ذكر فيهاما يدل
على تعميم جميع الأوضاع الممكنة فكلية أو بعضها فجزئية والا فمهملة
نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما أن يكون العدد زوجا أو فردا
وسور الشرطية الكلية إذا كانت متصلة موجبة كلما ومهما نحو مهما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة موجبة دائما
نحو دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا وان كانتا سالبتين ليس البتة
نحو ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون
الشيء انسانا أو ناطقا وسور الجزئية ان كانت موجبة متصلة أو منفصلة
قد يكون نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا أو فرسا وان كانت سالبة متصلة قد لا يكون
وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت
سالبة منفصلة ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما أن يكون
الشيء حيوانا أو ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة تتألف من حمليات
أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها وبيان أقسامها مذكورة فى المطولات .
ولما فرغ من القضايا شرع فى أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار
على غير الموجهات كما هو دأب المختصرات فمن جملة الأحكام التناقض
وقد أخذ فيه فقال

﴿ فصل فى ﴾ تعريف وأحكام ﴿ التناقض ﴾ وقدموه على العكس
لانه يعم سائر القضايا إذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان بعض
القضايا لا ينعكس وهو لغة إثبات الشيء ورفعه واصطلاحا ماعرفه
المصنف بقوله (تناقض) مبتدأ والمسوغ إرادة مفهوم هذا اللفظ وهو

شيء معين وقال المصنف التفصيل (خلف) بضم الخاء اسم مصدر أي اختلاف (القضيتين) يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لا زيد والمفرد والقضية كزيد وعمرو قائم واختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قائم زيد هو لاقائم فان المحمول في الاولى قائم وفي الثانيـة لا قائم لان حرف العدول جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والـكل والآلة والعلة والتمييز والمفعول الى غير ذلك مع اتفاق الكيف فأخرج جميع ذلك بقوله (في كيف) أي إيجاب وسلب (وصدق واحد) من القضيتين وذكر واحدا لانهما بمعنى القولين والواو للحال أي والحال ان صدق احداهما وكذب الاخرى (أمر قفي) أي تبع دائما يعني أنه يكون أمرا مطردا فأخرج القضيتين المختلفتين في الكيف وليستا بهذه الحالة كما اذا جاز صدقهما أو كذبهما كأن اختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان أو القوة والفعل أو الجزء والكل أو الآلة أو العلة الى غـير ذلك مع اختلافهما بالايجاب والسلب نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم وكذا نحو كل حيـوان انسان ولا شيء من الحيـوان بانسان فانهما كاذبتان لان مفهوم المحمـول انما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع وكقولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد أمر قفي كون صـدق احداهما وكذب الأخرى أمرا لازما لا اتفاقيا وصدق احدى هاتين القضيتـين وكذب الاخرى أمر اتفاقي.

لا لازم فلا تناقض بينها لان المنطق انما يعتبر الأمور المطردة نعم الجزئية اللازمة لاحدى الكليتين والكلية الأخرى متناقضتان وكذا أخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان صدق احداهما وكذب الاخرى اتفاقى لا اطراد له بدليل تخلفه فى نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان معا وأخرج أيضا نحو زيد انسان زيد ليس بناطق لان صدق احداهما وكذب الاخرى لا اطراد له بدليل تخلفه فيما اذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وانما صدقت احدى هاتين القضيتين وكذبت الاخرى لما اتفق من مساواة محمول احداهما لمحمول الاخرى فقد اكتفى المصنف بقوله فى الذى هو عبارة عن الاطراد عن قولهم لذاته لأن الأول يخرج مايخرجه الثانى وتقرير كلام المصنف على هذا الوجه من نفائس التحقيقات وبه يندفع عن المصنف الاعتراض بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها ولم أر أحدا عرج عليه وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وابحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (فان تكن) القضية (شخصية أو مهملة * فنقضها) أى نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر أو المصدر باق على معناه غير مؤول (بـ) حسب (الكيف) حاصل بـ (أن تبدله) أى الكيف فتبدل الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فنقيض زيد قائم زيد ليس بقائم وبالعكس ونقيض الانسان حيوان عند المصنف الانسان ليس بحيوان وبالعكس وعند غيره نقيض المهملة انما هو كلية تخالفها فى الكيف

لانها فى قوة الجزئية فنقيض الانسان حيوان لاشىءمن الانسان بحيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قررنا به المتن هو الذى يدل عليه كلام المصنف فى شرحه فيكون قوله ان تبدله خبراً وحذف الجار مع أن مطرد واحترز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكورة فى المطولات و يصح جعل أن تبدله بدلا من الكيف بدل اشتمال ويكون قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل أى فنقضها حاصل بتبديل الكيف كما تقول نفعنى زيد علمه اى علم زيد وكما جوزفى قوله:

« صددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس مجراهااليمينا »

أن يكون الكاس اسم كان ومجراها بدل منه واليمين خبر باعتبار البدل (وان تكن) القضية (محصورة بالسور) الكلى أو الجزئى الموجب أو السالب (فانقض بضد سورها المذكور)فيها فسور الايجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس وسور السلب الكلى ضده سور الايجاب الجزئى وبالعكس فاذا عرفت هذا (فان تكن) القضية (موجبة كلية) نحو كل انسان حيوان ف (نقيضها سالبة جزئية) وبالعكس وهي فى المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس (وان تكن سالبة كلية) نحو لاشىء من الانسان بحجر (فنقيضها موجبة جزئية) وبالعكس وهى فى المثال المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس اذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بان يكون موضوعهما أعم من محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما كذلك والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفى بعض النسخ

بدل البيت الاخير وان تكن سالبة جزئية * نقيضها موجبة كلية
وأجر جميع ما ذكر فى الشرطية مثال التناقض فيها كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا

﴿ فصل فى ﴾ تعريف أحكام (العكس) وهو لغة التبديل والقلب
تقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها وفى
الاصطلاح يطلق على القضية التى وقع التحويل اليها وعلى المصدر وكل
منها ثلاثة أقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس
مستو وهو الذى اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا
قيده بقوله (المستوى) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوى
(قلب) أى تبديل (جزأى القضية) أى الموضوع والمحمول فى
الحملية والمقدم والتالى فى الشرطية فخرج قلب جزأى غير القضية كالمركب
الاضافى فلا يسمى عكسا فى الاصطلاح وخرج عكس النقيض الموافق
فانه قلب نقيضهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب أحدهما ونقيض
الآخر وسنذكرها ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعى وهو فى
ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس وقد اعترض عليهم
بدخول المنفصلة مع أنها لا عكس لها اصطلاحا لأنها لا ترتيب طبيعيا
بين جزأيها ويجاب بأنه لا يحتاج الى هذه الزيادة لأن قوله قلب جزأى
القضية يقتضى أن كل واحد له موضع طبيعى والا لم يكن عكسا وعبارة
المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق)
يعنى أنه اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان العكس لازم

للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما فى الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع الصدق. فخرج بهذا القيد قلبها لا مع بقاء الصدق كقولنا فى عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو كل ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقى لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه فى عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسته الى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق لكن صدقه اتفاقى لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا كليا اذ يتخلف فى نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب عن المصنف أنه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق يغنى عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وهو عكس الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج أيضا بقوله الا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أى الايجاب والسلب بمعنى أن الاصل ان كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا وهذا يخرج قلبها لا مع بقاء الكيفية كقولك فى عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض

الحيوان بانسان فلا يسمى هذا عكسا فى الاصطلاح (و) مع بقاء (الكم) أى الكلية والجزئية (الا) كم (الموجب) بحذف التاء ترخيما للضرورة أى الموجبة (الكلية) نحـو كل انسان حيوان فلا يبقى فى عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية واليـه أشار بقوله (فعوضوها) أى الناطقة (الموجب) بحذف التاء لما مر (الجزئية) وهي فى المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما فى قوتهـا وهى الشخصية ان كان محمولها كليا والا فكنفسها وهذا القيد الاخير لم نجده لغير المصنف فى تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم ان القضايا ثمانية أقسام : أربع موجبات وهى الشخصية والكلية والجزئية والمهملة وأربع مثلهـا سوالب فالاربع الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فقولك زيد حيوان عكسـه بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان بعض الانسان حيوان والانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة الى مهملة وكل ذلك داخل فى تعريف المصنف وأما الاربع السوالب فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كانفسهما فعكس لا شىء من الانسان بحجر لا شىء من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمرو عمر وليس بزيد وعكس ليس زيد بحجر لاشىء من الحجر بزيد لان الشخصية فى حكم الكلية وأما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لها واليه أشار بقوله (والعكس) المستوى (لازم لغير ماوجد به) أى فيه (اجتماع الخستين) وهما الجزئية والسلب والذى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط في الأمور وهو تتميم للبيت فالجزئية السالبة لاعكس لها لزوما بدليل

الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض أفراد الاعم ولايصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق عكسها فى بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان ليس بحجر و يصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (ومثلها) أى التى اجتمع فيها الخستان فى عدم لزوم العكس (المهملة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أى المهملة السلبية (فى قوة الجزئية) السالبة كما تقدم فالمثال المذكور فى قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض فانه يلزم ماوجد فيه اجتماع الخستين (والعكس) الاصطلاحى مطلقا (فى مرتب بالطبع) والمراد به مايقتضى المعنى ترتيبه بحيث لوأزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب بالطبع أيضا بكون الثانى يتوقف على الأول ولا يتوقف الأول على الثانى والمرتب بالطبع من القضايا هو الحملية والشرطية المتصلة وجميع ماتقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس الى جزئية موجبة وهى قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس) العكس (فى مرتب بالوضع) أى الذكر دون الطبع وهو المنفصلة نحو اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فرداً فاذا بدلنا طرفيها وقلنا اما أن يكون العدد فردا واما أن يكون زوجا لم يسم هذا التبديل عكسا لان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أى يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل

بل الترتيب الذكرى فى ذلك موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل أو لم يبدل * وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان * وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثانى والثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان لاشىء مما ليس بحيوان بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا والذى قبله موافقا لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور فى المطولات * ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادى التصورات ومقاصدها ومن مبادى التصديقات شرع فى أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات وهى الحجج ويقال لها القياس فقال

(باب فى القياس)

ووجه كونه أسنى المطالب ان المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق أشرف من التصور لاشتماله على النسبة التى هى أشرف أجزاء القضية وهو لغة تقدير شىء على مثال آخر، واصطلاحا ما أشار اليه بقوله (ان القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صورا) أى ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقوله من قضايا صورا خرج المركب الذى ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزمها لذاتها قول آخر كعكسها المستوى

أو عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم لا دائما اذ لا يطلق عليها أنها قضيتان وان كانت فى قوة القضيتين ، والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فاكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتى بيانه فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده، فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ، والاول يسمى بسيطا أى والثانى مركبا وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتى تكرارا لما هنا لان تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزا عن البسيط والحق ان القياس المركب راجع الى أقيسة بسيطة فى الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير صورا اخرج الاستقراء والتمثيل والضروب العقيمة التى لا يقطع بصدق لازمها لامكان تخلف مدلولها عنها . وفى اخراج الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته فى الشرح وفى حاشيتى على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام (بالذات) أى بذاته فأل عوض من الضمير أخرج الضروب العقيمة التى يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو لاشىء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لاشىء من الانسان بصهال لكن لا بالذات بل لصحة ذلك فى المادة اتفاقا ، واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فان هاتين القضيتين مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتهما بل

بواسطة صدق مقدمة أجنبيه وهى أن مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء ولذلك صدق هـذا اللازم فلولم تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما إذا قلنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لايلزم منه أن الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لشىء لايلزم أن يكون مباينا لذلك الشىء وكذا إذا قلنا الواحـد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لايلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف لشىء لايكون نصفا له (قولا آخرا) أى لايكون عين إحدى المقدمتين فاذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم وهو ليس عين إحدى المقدمتين فاخرج بقوله قولا آخر القضيتين المستلزمتين لاحداها لأن اللازم ليس قولا آخر * فان قلت التعريف شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلايكون مانعاً * قلت لانسلم ذلك إذ هذا خارج بقوله قولا لأنه أفرده فدل على أن مراده به القول الواحد والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لا قولا واحدا والمراد باللزوم مايعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأول وغـير الكامل وهو باقى الأشكال ، والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن يكون مسلماً بالفعل ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهذا وان كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحيث لو سلم استلزم ان كل إنسان حمار لأن القياس يجب أن يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة والجدل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشىء للشىء كون الشىء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد فى الواقع وإنما قال من

قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لأنهم عرفوا المقدمة بأنها ماجعلت جزء قياس فأخذوا القياس فى تعريفها فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور (ثم القياس عندهم) أى المناطقة (قسمان * فمنه) أى القياس (مايدعى) أى يسمى (بالاقترانى وهو الذى دل على النتيجة * بقوة)أى بقوته أى معناه يعنى أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية فى القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذى لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائى كما سيأتى وسمى اقترانياً لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واختص) القياس الاقترانى (بالحملية) هذا ماذهب اليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا هو الذى استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد تشكيكات فى إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحملية وكذا قدح فى المتصلتين أثير الدين وغيره بما هو مذكور فى مختصر العلامة ابن عرفة وغيره. وقد أجيب عن ذلك بأجوبة مذكورة فى المختصر المذكور وغيره ويحتمل أن المصنف والامام ابن الحاجب أرادا ما يتكلم فيه هنا لقلة جدوى غيره أو أنهما نزلاه منزلة العدم لذلك أشار للأول العضد وللثانى ابن هرون ، ومثاله من الشرطيات كلما كان الانسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا كان جسما (فان ترد تركيبه) أى القياس (فركبا) أى اجمع (مقدماته) المراد بها هنا وفيما يأتى ما فوق الواحدة (على ماوجبا) من الاتيان بوصف جامع بين طرفى المطلوب

وهو الحد المكرر وبه حصلت المقدمتان اللتان احداهما مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمه والأخرى على محموله أو تاليه ومن اندراج الاصغر تحت الاوسط فى الاقترانى كما سيأتى (ورتب المقدمات) بان تقدم الصغرى على الكبرى فى الاقترانى على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فى الشكل الاول مثلا حتى يستلزم النتيجة والا مااستلزم شيئا مثلا اذا قلت فى بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله جل وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص من كون الاولى موجبة والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم حادث لاندراج العالم فى موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحها) أى المقدمات متميزا (من فاسد) من جهة النظم بان كانتا سالبتين أو جزئيتين اذ لا انتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو احداهما (مختبرا) لها بالاستدلال عليها ان كانت نظرية هل هى يقينية أم لا وهل هى على تأليف منتج أم لا ؟ وهذا بيان الوجه الخاص الذى يكون عليه الترتيب الذى ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم (فان لازم المقدمات) وهو النتيجة من حيث تيقن صدقه وعدم تيقنه (بحسب المقدمات آتى) فان تيقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة تيقن صدق لازمها وان لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب فاذا قلت كل انسان جماد وكل جماد حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما وهى كل انسان حمار كاذبة فاذا بدلت الكبرى بقولك كل جماد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى كل

انسان ناطق مع كذب المقدمتين فليس معنى كلام المصنف أنه يلزم من كذب المقدمات أو بعضها كذب النتيجة ولذا قدرنا فى كلامه ما يصح به المعنى * واعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه فى الغالب أقل افرادا من الاوسط والاكبر ومحمولها يسمى أكبر لكونه فى الغالب أكثر افرادا والمكرر فى المقدمتين يسمى أوسط ووسطا لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع والمحمول فى الحملية المقدم والتالى فى الشرطية والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر والتى فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر وانما قدمنا ذلك وان كان سيأتى فى كلام المصنف بعضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما) هى (من المقدمات صغرى * فيجب اندراج) أصغر (ها) أى كل فرد فرد من افراده (فى) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للاصغر لان ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل ولو كان الاوسط أخص نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق هذا فى الاقترانى وأما الاستثنائى فيرجع فيه الى الشكل الاول بأن يقال مضمون التالى أمر محقق ملزومه وكل ما تحقق ملزومه تحقق أو مضمون المقدم أمر انتفى لازمه وكل ما انتفى لازمه منتف هذا حاصل ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليوسى فى حاشية شرح الكبرى عن السعد ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين فى الذهن ليس كافيا فى حصول النتيجة بل لا بد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعيت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تتفطن الى أن هذه البغلة فرد من افراد الكلية ليلزم

الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التلمسانى : وماذكره حق فانك اذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ فى الحرمة الا من حيث كونه فردا من افراد المسكر فلابد من التفطن له الا أنه معلوم فى ضمن العلم بان هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام السنوسى وعبارته فى الطوالع الاشبه أنه لابد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال فى جلاء الانتاج وخفائه اه وعليه يحمل أيضا قول المصنف فى الشرح : لابد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعلم مما قررناه فى سبك المتن ان الصغرى ليست هى بهيأتها وصورتها مندرجة فى الكبرى بل معنى اندراجها هو ماذكرناه أولا * وحاصله أن المراد ان الاصغر يندرج فى مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا فى العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطلوب فى الحملية ومقدمه فى الشرطية كما مرت الاشارة اليه هى (صغراها) أى صغرى المقدمتين لاشتمالها على الاصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطلوب فى الحملية وتاليه فى الشرطية (كبراهما) أى كبرى المقدمتين لاشتمالها على الاكبر وسمى الاصغر والاكبر والاوسط حدودا لانها أطراف القضية وتقدم وجه التسمية بالاصغر والاكبر والاوسط قال سيدى سعيد : صغراهما مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبراهما ويصح العكس اه (وأصغر فذاك ذو اندراج) فى الاكبر بواسطة اندراجه فى الاوسط وبقولنا ذو اندراج فى الاكبر الذى صرح به

المصنف فى الشرح مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج فى الاوسط يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر فى القياس سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلغى) أى يترك (لدى) أى عند (الانتاج) فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه فى التوصل الى المطلوب و يترك عند حصوله هذا

﴿ فصل ﴾ فى ذكر الاشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك (الشكل عندهؤلاء الناس) أى المناطقة (يطلق عن) أى على هيئة (قضيتى قياس) أى على الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط ، واحترز عن قضيتى غير القياس كما لو قلت : كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا (من غير أن تعتبر الاسوار * اذ) أى وقت (ذاك) أى اعتبار الاسوار (بالضرب له) أى لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الاسوار (يشار) فالضرب عبارة عن لهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من كليتين موجبتين أخص من الشكل أى هو نوع منه (وللمقدمات) أى المقدمتين (اشكال فقط * أربعة) أى أشكال أربعة فقط وذلك (بحسب الحد الوسط) فـ (يحمل) للحد الوسط (بصغرى و وضعه بكبرى) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (يدعى بشكل أول و يدرى) والمراد تدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا فى جميع ما يأتى. (وحمله) أى الحد الوسط (فى الكل) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان ولا شىء من الحجر بحيوان (ثانيا عرف) أى عرف

حال كونه ثانيا (ووضعه) أى الحد الوسط (فى الكل) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم (ثالثا ألف) أى ألف حال كونه ثالثا (ورابع الاشكال عكس الأول) أى يكون الحد الوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه معتبر فى الانتاج و كالمحمول والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالى فى الشرطيات (وهى على) هذا (الترتيب) المتقدم (فى التكمل) فالشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للمطالب الاربعة الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية، ولأنه على النظم الطبيعى وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فردا من أفراد الوسط ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته إياه فى صغراه التى هى أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول لأن المحمول انما يطلب لأجله ايجابا وسلبا ثم الثالث لأن له قربا ما اليه لمشاركته اياه فى أخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (فحيث عن هذا الناظم) أى النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم (يعدل) بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم (ف) القياس (فاسد النظام) وقد أخذ فى ذكر شروط الاشكال مبتدئا بالاول منها فقال (أما) الشكل (الأول فشرطه) أى شرط انتاجه بحسب الكيف (الايجاب فى صغراه و) بحسب الكم (ان

ترى كلية كبراه) اذ لو انتفى ايجاب الصغرى لم يندرج الاصغر فى الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشىء من الانسان بحجر وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الاصغر غير ما ثبت له الاكبر فتضطرب أيضا فقد تصدق نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة أو سالبة وكل من هاتين إما كلية أو جزئية واثنان فى اثنين بأربعة وأما المهملة فنى قوة الجزئية وأما الشخصية ففى حكم الكلية فى جميع الأشكال ، وقولهم لانها تنتج فى كبرى الشكل الأول استدلال على كونها فى قوة الكلية لا أن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق إلى بعض الاوهام بل هى فى حكم الكلية فى غير الأشكال بدليل انها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية اذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك ووجه كونها فى حكم الكلية انهما اشتركا فى أنهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات فى الاربع الكبريات فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين فى الاربع الكبريات وأربعة بالثانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين فى الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين هذا طريق الاسقاط وأما طريق التحصيل فأن تقول الصغرى لاتكون الا موجبة فهى إما كلية أو جزئية والكبرى

لا تكون الا كلية فهى إما موجبة أو سالبة فاثنتان فى اثنين بأربعة فضروبه المنتجة أربعة: الضرب الأول موجبتان كليتان نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهى كل انسان جسم ، الثانى كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة ولا شىء من العبادة بمستغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهى لاشىء من الوضوء بمستغن عن النية ، الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية ينتج موجبة جزئية وهى بعض الوضوء يفتقر الى نية ، الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولاشىء من العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهى ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية وانما كانت النتيجة سالبة فى الثانى والرابع وجزئية فى الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع المقدمتين فى الخسة وهى السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور فى المطولات (و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف الياء منه وذلك جائز حتى فى النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أى المقدمتان (بالكيف) أى الايجاب والسلب (مع كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول أى اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثانى اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر والأكبر ولاتباينهما فتضطرب النتيجة اما فى الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان .

كان الحق السلب وأما فى السالبتين فلانه يصدق لاشى من الانسان بحجر ولاشىء من الفرس بحجروالحق السلب ولوبدلنا الكبرى بقولنا ولا شىء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفى الاكبر عن شىء من أفراد الأصغر لان المفهوم من القياس حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الاكبر وذلك لايستلزم نفى مفهوم الاكبر عن الاصغرفتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب وكقولنا لاشىء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولوقلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجبات مع الموجبتين بأربعة والسالبتين مع السالبتين : بأربعة وبالثانى أربعة الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغريين والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين فتبقى أربعة منتجة هذا طريق الاسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الكبرى لاتكون الا كلية فهى اما سالبة فلا تنتج الامع الموجبتين صغريين واما موجبة فلاتنتج الا مع السالبتين صغريين فتلك أربع : الاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشىء من الحجر بحيوان فلاشىء من الانسان بحجر . الثانى عكسه نحو لاشىء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلاشىء من الحجر بانسان . الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشىء من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر . الرابع من سالبة جزئية صغرى

وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج هذا الشكل الا سالبة لان احدى مقدمتيه لا تكون الا سالبة (و) الشكل (الثالث) شرطه بحسب الكيف (الايجاب فى صغراهما) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كلية احداهما) اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة ، فقد تكون صادقة كما اذا قلت: لاشىء من الانسان بحجر وكل انسان ناطق فلا شىء من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولو لم تكن احداهما كلية بان كانتا جزئيتين معا جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم لذلك التقاء الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نفيا فتضطرب أيضا نحو بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى و بعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط بايجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب السالبتين صغريين فى الاربع كبريات ، وباشتراط كون احداهما كلية اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة كبرى فضروبه المنتجة ستة : هذا طريق الاسقاط ، وطريق التحصيل أن تقول الصغرى لا تكون الا موجبة فاذا كانت كلية انتجت مع الاربع كبريات واذا كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة :

الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام . الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولاشىء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس

بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا وعليه درج الكاتبي ومن تبعه واختاره الامام السنوسى رحمه الله تعالى فى شرح مختصرد وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانى ضروب هذا الشكل ماهومركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء: مااعتبره ابن الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل اه وكأن من درج على الاول اعتبر كلية المقدمتين . الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم . الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض الحيوان جسم . الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولاشىء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه ، السادس من موجبة كليه وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس ، وفى تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسيه جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا الى تقديم مااشتمل على كبرى الشكل الاول ، والامام السنوسى كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخستين) من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين أى جنس الكم وجنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب وخسة الكم الجزئية (إلا بصورة) أى فيها وهى ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (ففيها)

أى فى هذه الصورة (يستبين) أى يظهر جمع الخستين وتقرير ذلك أن الصغرى اما أن لاتكون موجبة جزئية أو تكون فان كان الاول فشرط انتاجه أن لا تجتمع فيه خستان وان كان الثانى فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة و براهين ذلك على ماذكره الامام السنوسى أن القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان فاما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة فان كان فى مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأياما كان لاينتج أما اذا كانتا سالبتين فلأن أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شىء من الانسان بفرس ولا شىء من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شىء من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لاشىء من الفرس بحمار وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلأن أخص القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لا شىء من الحيوان بجماد و بعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى و بعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لاشىء من الجماد بمتحرك بالارادة وان كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما صغرى أو كبرى وأياما كان يلزم الاختلاف أما اذا كانت الصغرى فقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلت

ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس ، وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الأربع أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم ، وأما القسم الثانى وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت اما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق عن عقمها مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلان أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لاشىء من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شرط الانتاج فى هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق اهـ فسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين فى القسم الاول ثمانية أضرب : السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه

ثلاثة أضرب الى الثمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلها عقيمة و يبقى خمسة منتجة وأما طريق التحصيل فالصغرى اما موجبــة كلية وهى لا تنتج الا مع الثلاث وهى ماعدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية وهى لا تنتج الا مع الموجبة الـكلية واما موجبة جزئية وهى لاتنتج الا مع السالبــة الكلية ولايصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الخستين فيها فمجموع المنتج اذن خمسة أضرب : الضرب الاول من كلتين موجبتين ينتج موجبة جزئيــة نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق . الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان فبعض الحيوان ناطق . الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو لا شىء من العبادة بمستغن عن النية وكل وضوء عبادة فلاشىء من المستغنى عن النية بوضوء . الرابع من كلتين والكبرى سالبة عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان ولا شىء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس . الخامس هو الصورة التى تجتمع فيها الخستان وهو ما ألف من مقدمتين (صغراهـــا موجبة جزئيــة) و (كبراهما سالبة كلية) نحو بعض الانسان حيوان ولا شىء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب المتقدمين ، وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن ضروب الرابع المنتجة ثمانية : وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين : ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما فالامر الثانى يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وان اجتمع فى كل من تلك الثـلاثة خستان فزادوا ضربا سادسا وهو جزئية سالبة صغرى

وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع و بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع وضربا ثامنا وهو الصغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء من المتحرك بساكن و بعض المنتقل متحرك فبعض الساكن ليس بمنتقل لكن يشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات ، وقد رمزت الى ضروب كل شكل تسهيلا لحفظها بقولى :

كم كل كهف له بركساه بهى * لذ كم له لاذ كم بل لف سما كملا
كالشكل الاول كم بدر كوى سلما * كم كان كل بدير للوداد كلا
كم لاح بدر لليل سام كم كلما * سرت له بضروب الشكل فاكتملا

فالكاف للكلية الموجبة مقتطعة من كل واللام للسالبة الكلية مختزلة من لا شيء والباء للموجبة الجزئية مأخوذة من بعض والسين للسالبة الجزئية مأخوذة من ليس و بعض ويدل على أول ضروب الثانى فراغ عدة ضروب الاول وكذا الباقى ويدل على أول الرابع أيضا توالى الكافين اللذين فى أول الشطر الأخير من البيت الثانى لان المركب من كليتين موجبتين لا يكون الا أول ضروب شكل بالاستقراء وقولى كالشكل الاول أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الاول ويزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين بعد وهذا طريق صاحب الشمسية ومن حذا حذوه (فمنتج ا)شكل (أول أربعة ك)عدد ضروب (الثانى ثم) للترتيب الذكرى (ثالث ف)

منتجة (ستة) والفاء زائدة (و) شكل (رابع بخمسة) عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين (قد أنتجا) والباء بمعنى فى والخمسة ظرف للانتاج وظرف أيضا للشكل من ظرفية العام فى الخاص لان الشكل أعم من تلك الخمسة الأضرب (وغير ما ذكرته لن ينتجا) فالضروب العقلية باعتبار جميع الأشكال أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة عدد الأشكال فى ستة عشر عدد الضروب فاذا أسقطت المنتج منها وهو تسعة عشر على مذهب المتقدمين فى الشكل الرابع واثنان وعشرون على مذهب المتأخرين فيه من أربعة وستين بقى خمسة وأربعون عقيمة على الأول واثنان وأربعون على الثانى (وتتبع النتيجة) فى جميع الأشكال الاقترانية (الأخس) أى الخسيس (من تلك المقدمات هكذا زكن) أى علم فان كان فى كل منهما خسة تبعتهما واذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة والا فسالبة وان كانت احداها جزئية كانت النتيجة جزئية وان كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية الا ان كان الأصغر مسورا بالسور الكلى فى الصغرى أو فى عكسها فمن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لان الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا فى الصغرى ولو عكست قضيته انعكست جزئية لأنها لا تكون الا موجبة وكذا الشكل الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها وأما الشكل الاول والثانى فالأمر فيهما ظاهر

(وهذه الأشكال) الاربعة (بالحملى) من القضايا (مختصة وليس) ماذكر وهو الاشكال كائنا (بالشرطى) أى فيه وتقدم الكلام على ذلك فى قوله واختص بالحملى (والحذف فى بعض المقدمات) أى لبعضها

صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم آت) خبر الحذف ، فمثال حذف الصغرى هذا يحد لان كل زان يحد ، ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ، ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد هذا رمان وكل رمان يحبس القيء (وتنتهي)المقدمات ان لم تكن ضرورية (الى) ذى (ضرورة لما من دور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو ترتب أمر على أمر الى مالا نهاية له (قد لزما) أي لما لزم الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزوم التسلسل هو فيما إذ توقف الأول على أدلة مترتبة لاغاية لها فان انتهى الامر الى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف . مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ومثال الانتهاء أن تقول لولم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائزا لوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكنه ليس بمفتقر الى محدث فليس بحادث اذ لو افتقر الى محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا يفتقر الى محدث اذ لو تعدد الاله لفسدت السموات والارض لكنهما لم تفسدا فلا يتعدد الاله وكونهما لم تفسدا ضروري بالمشاهدة وكذا اذا قلت العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث فتستدل على الصغرى بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث والاولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بأن التغير ان كان

من عدم الى وجود كان الوجود طارئا أومن وجود الى عدم كان الوجود جائزا والجائز لايقع إلا حادثا ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا : كل من صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا الى الضرورة ولاعبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فان ذلك مكابرة

(فصل فى القياس الاستثنائى)

وهو المؤلف من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أى القياس (ما) أى قياس أوالقياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهى التى فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد سمى استثنائيا لان المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ماذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليل الأول يرجع الى هذا (يعرف بالشرطى) باسكان الياء مخففة للوزن لان احدى مقدمتيه شرطية (بلا امتراء)أى شك(وهو) أى الاستثنائى القياس (الذى دل على النتيجة أو) على (ضدها) أى نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك (لا بالقوة) أى بأن تكون النتيجة متفرقة الاجزاء فى القياس كما سبق فى الاقتران . مثال الاول أى كون النتيجة مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج

النهار موجود وهو مذكور بصورته فى القياس واعترض بأن النتيجة لابد أن تكون خبرا أو قضية تحتمل الصدق والكذب والتالى ليس كذلك لانه جزء قضية والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة فى القياس أى مثل صورتها موجود فيه وان كانت المغايرة حاصلة لان النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى اما متصلة أو منفصلة فأشار الى الاول بقوله (فان يك الشرطى) أى القضية الشرطية (ذا اتصال) أى متصلة وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أى اثبات (ذاك) أى المقدم (وضع التالى) نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان (و) أنتج (رفع تال) أى نفيه (رفع أول) أى المقدم بأن تقول فى هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بانسان (ولا يلزم)انتاج (فى) أى من (عكسهما) أى من رفع المقدم أو وضع التالى (لما انجلا) أى اتضح من أنه قد يكون التالى أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا اثباته ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان ولا انه حيوان أو قلت لكنه حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كليه أو فى مادتها أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو ان قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن (وان يكن) الشرطى (منفصلا) أى قضية منفصلة فهى اما حقيقية أو مانعة جمع

أو مانعة خلو فان كانت حقيقية (فوضع ذا) أى أحد طرفيها) ينتج
رفع ذاك) أى الطرف الآخر نحو اما أن يكون الموجود قديما وإما أن
يكون حادثا لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه
غير قديم (والعكس كذا) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما
اذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج
انه قديم (وذاك) أى كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر
والعكس (فى) المنفصل (الاخص) وهو الحقيقية لانها أخص من
مانعة الخلو ومانعة الجمع لان فيها منع الجمع ومنع الخلو و يشترط فى الحقيقية
هنا أن تكون مركبة من الشيء والمساوى لنقيضه اذ لو تركبت من الشيء
ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة فى الوضع ولا الرفع
(ثم ان يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فبوضع ذا) أى أحد
الطرفين (زكن) أى علم (رفع لذاك) أى الطرف الآخر لامتناع
اجتماعهما على الصدق نحو اما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه
أبيض ينتج انه ليس باسود أو لكنه أسود ينتج أنه ليس بابيض (دون
عكس) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على
الكذب فلو قلت لكنه ليس بابيض لم ينتج انه أسود ولا أنه غير أسود
لانه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا نفيه لجواز وجود
ضد آخر ككونه احمر (واذا مانع رفع) أى خلو (كان) فمانع خبر كان
تقدم عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أى مانع الرفع
(عكس ذا) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس
لامتناع الخلو عنها واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو اما ان يكون

الشيء غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أو لكنه أسود ينتج انه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه اسود ولا انه غير اسود أو لكنه غير أسود لم ينتج انه أبيض ولا أنه غير أبيض وذلك ظاهر و بالله التوفيق

(فصل فى لواحق القياس)

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت انه لا يتم قياس الا من مقدمتين (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه (مركبا لكونه من حجج) أى اقيسة اثنين فأكثر (قدركبا) فى الحقيقة (فركبنه ان ترد أن تعلمه) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقلب نتيجة به) أى فيه وهى نتيجة المقدمتين الاولتين وهي فى المثال المذكور كل انسان حساس أى اجعلها (مقدمة) صغرى يلزم من تركيبها (ب) مقدمة (أخرى) أى معها (نتيجة) فقل كل انسان حساس وكل حساس نام ينتج كل انسان نام (الى هلم جرا) منونا يوقف عليه بالألف ومعناه فى الاصل سيروا وتمهلوا فى سيركم وتثبتوا ثم استعمل فيما دووم عليه قال ابن الانبارى انتصب جرا على المصدر أى جروا جرا أو على الحال أو على التميز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم و بعضه بالمعنى وقال القاضى زكريا نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام أنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى قال ان هلم يقال لا بمعنى المجيء الحسى ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء و بمعنى الخبر

وعبر عنه بالطلب كما فى قوله تعالى «ولنحمل خطاياكم ـ فليمدد له الرحمن مدا» وجرا مصدر جره اذا سحبه يبقى مصدرا أو يجعل حالا مؤكدة وليس المراد الجر الحسى بل التعميم كما فى السحب فى قولهم هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل فكأنه قيل هنا انته الى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا أو مستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهلم جرا أى واستمر ذلك فى بقية الاعوام فقل كل إنسان نام وكل نام جسم ينتج كل انسان جسم ثم قل كل انسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل انسان مركب وقس عليه النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده (متصل النتائج) القياس المركب (الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا سمى بذلك لوصل النتائج بالمقدمات والذى حوى مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى حوى ومتصل بالنصب خبر يكون مقدم واسمها ضمير يعود على الذى أو على القياس ومفعول حوى محذوف أى النتائج وقوله (أو مفصولها) معطوف على متصل النتائج وهو عكس الموصول فالمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام سمى بذلك لفصل النتائج عن القياس فى الذكر وان كانت مرادة من حيث المعنى (كل) منهما (سوا) فى افادة المطلوب (وان بجزئى على كل استدل) بحذف ياء كلى بعد تخفيفها (فذا بالاستقراء عندهم عقل)

أى عقل مسمى بالاستقراء قال السعد والصحيح فى تفسيره ماذكر الامام حجة الاسلام وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات اه ثم المتصفح اما كلها وهو الاستقراء التام وإما أكثرها وهو الاستقراء غير التام وهو أيضا الاستقراء المشهور كما اذا استقرأت الحيوانات فوجدت أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالتمساح فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى وكذلك اذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان والفرس والجمل فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة والاستقراء التام نافع يفيد اليقين كما اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان اما ماش أو غير ماش وكل ماش ميت وكل ماهو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك (وعكسه) أى الاستقراء (يدعى القياس المنطقى وهو الذى قدمته) أى المعرف بانه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (فحقق) العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لان فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه و بين المحكوم به الذى هو الاكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته (وحيث جزئى على جزئى) باسكان الياء مخففة للوزن (حمل) فى حكم (لجامع) كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة لجامع الاسكار (فذاك تمثيل جعل) قال السعد والاصوب أنه

تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك المعنى انتهى فيتركب من أربعة حدود أكبر كلى وهو حرام وأوسط كلى وهو مسكر وأصغر وهو النبيذ وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الاضمار لان الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل (قياس الاستقراء) لما تقدم (و) قياس (التمثيل) اذ ليس يلزم من تشابه أمرين فى شىء تشابههما فى جميع الأشياء

(أقسام الحجة)

(وحجة) اما (نقلية) وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع واما (عقلية) و (أقسام هذى) أى العقلية (خمسة جلية) أى ظاهرة عند أهل المنطق وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا أو تأثيرا فى غيره كالتخييل والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن تعتبر حقيقته أولا والمعتبر اما حق فى الواقع أولا فالمفيد للتصديق الجازم الحق البرهان وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذى لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف الجدل وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة ومفيد التخييل شعر أولها (خطابة) وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مظنونة معتقد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض منها ترغيب الناس فيم ينفعهم كما يفعله

الخطباء والوعاظ وثانيها (شعر) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوته سيالة أو تنقبض نحو العسل مرة مهوعة ونحو الورد صرم بغل قائم فى وسطه روث والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب (و) ثالثها (برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين وسيأتى ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل به والغرض منه الزام الخصم واقناع القاصر عن ادراك البرهان (وخامسها) (سفسطة نلت الامل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أو شبيهة بالحق وليست به كقولنا فى صورة فرس على حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال وتسمى مغالطة أو شبيهة بالمشهورة كقولنا فى شخص يخبط فى البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم وتسمى مشاغبة ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو الضرورة الى استعماله فى دفع كافر لم يقدر عليه ونحوه وقد نظمت ما يتألف منه غير البرهان بقولى

من المسلم ومشهور جدل * خطابة من ظن أو ما يقتبل
شعر من المخيلات سفسطه * من وهم أو شبيه علم ضابطه

(أجلها) أي المذكورات (البرهان) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة وهو أي البرهان (ما) أي القياس الذي (ألف من * مقدمات باليقين تقترن) أي من مقدمات يقينية لانتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الاقيسة الخمسة وألف ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات وباليقين تقترن يخرج الخطابة والجدل وغيرهما وقولي لانتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير والبرهان قسمان لمي وهو ما الوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر فى الذهن والخارج نحو زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فيهما وسمى لميا لافادته اللمية أي العلة اذ يجاب به السؤال بلم وإني وهو ما الوسط فيه علة لذلك فى الذهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط فى الذهن لا الخارج وسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أي ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول للم ثم أبدل من قوله من مقدمات الخ قوله (من أوليات) الخ والمراد ان المقدمات اليقينية اما من الستة أو منتهية اليها ووجه الضبط ان حكم العقل اما بلا استعانة من الحس أو معها والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر فى الذهن فهى الاوليات وان توقف فهى قضايا قياساتها معها والثانى اما أن لا يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء أو يتوقف اما الاول فالاحساس ان كان للحس الظاهر فالمحسوسات أو للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات أيضا كما أن المحسوسات تسمى بذلك وان توقف فالحس اما حس السمع وهو المتواترات فانها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطيء المخبرين على

الـكذب أو غيره فان توقف على تـكرر فالمجربات وان توقف على الحدس فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا بل للضبط فالاوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والـكل أعظم من الجزء فان هذين الحـكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين و (مشاهدات) يعنى باطنية وهى ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضبا و (مجربات) وهى ما يحتاج العقل فى الجزم بحكمه الى تـكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهـلة للصفراء و (متواترات) وهى مايحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه (وحدسيات) وهى ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم والحدس سنوح المبادى والمطالب فى الذهن دفعة وهو معنى قول المحققين الظفر عند الالتفات الى المطالب فى الذهن مع الحـدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس و بعده عنها وفرق بينها و بين المجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (ومحسوسات) وهى مايحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شىء آخر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (فتلك جملة اليقينيات) أى التى يتألف منها البرهان أو مما ينتهى اليها ولم يذكر المصنف القضايا التى قياساتها معها وهى ما يحكم به العـقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عنـد تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط مايقترن بقولنا

لانه كقولنا بعد الأربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا وسط متصور فى الذهن عند تصور الاربعة وكأن المؤلف أدرجها فى الأوليات وعليه تكون مالا يتوقف على استعانة من الحس وان توقف على وسط حاضر والاحسن أن يقال لم يذكرها هنا لانها فى الأصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هى أيضا ضرورية فكانها لا تحتاج الى ذلك البرهان فعدها كثيرون فى الضروريات وعدم عدها منها هو ما عليه المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفى دلالة) العلم أو الظن بـ(المقدمات على) العلم أو الظن بـ(النتيجة) يعنى وفى الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عقلى) أى هذا الارتباط عقلى بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين عند عدم اضداد النظر العامة وهى مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال كالموت والنوم والنسيان وما فى معناها ولا يقابلها من الاضداد الخاصة كالعلم به والجهل به أى المركب (أو عادى) بلا تولد فيمكن تخلفه بأن ينتهى شخص فى البلادة الى أن يعلم أو يظن المقدمات ولا يتفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أو لا يظن النتيجة وفى هذا التصوير نظر لان من الشروط التفطن للاندراج (أو تولد) عقلى أى ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت فى العلم أو الظن بالنتيجة

بواسطة تأثيرها فى العلم أو الظن بالمقدمتين اذ التولد أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر(أو واجب) عقلى أى منسوب الى الوجوب بمعنى التعليل أى أو بطريق الوجوب أى التعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت فى وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والاول) وهو أنه عقلى بلا تعليل ولا تولد (المؤيد) لامام الحرمين والثانى للشيخ الأشعرى وللقاضى القولان والثالث للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة فى محلها وقال الامام السنوسى فى شرح الكبرى وهذا المذهب أى القول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الاسباب الطبيعية فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر فى مطبوعها مالم يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العلل لان العلة لا تتوقف على مانع لها و يجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر مأخذهم وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة اه باختصار وتقديم وتأخير واستثنوا القياس الذى تقدم العلم به ونسى ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام أى انه عقلى من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لانه لابد فيما استثنوه من أعمال الفكر وترتيب المقدمات التى غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة فى محلها فعلم مما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين والظن بنتيجتيهما ارتباطا اذا كانت الصورة صحيحة وان أمكن زواله بعد ذلك لان ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا أو عادة فيجرى فيه الخلاف السابق وقال الجلال المحلى بخلاف ذلك وبحث معه العلامتان ابن أبى شريف وشيخ الاسلام بما تقدم وحاصله أن تجويز الزوال انما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله

لاعلى انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح الصورة

﴿ خاتمة ﴾ فى بيان خطأ البرهان (وخطأ البرهان) اقتصر عليه لان ماسيأتى لايشترط نفى جميعه الا فى البرهان بخلاف الخطابة والشعر والجدل والسفسطة اذ لو اشترط فيها نفى جميع ما سيأتى لكانت برهانا ولما تأتت السفسطة (حيث وجدا) فهو اما (فى مادة) وهى كل من مقدمتيه (أو صورة) أى هيئة (فالمبتدا) وهو خطأ المادة اما (فى اللفظ كاشتراك) نحو هذا قرء وتريد الحيض وكل قرء لا يحرم الوطء فيه ينتج هذا لايحرم الوطء فيه (أو كجعل ذا) بالالف قال المؤلف على لغة القصر فى الاسماء الستة أى صاحب (تباين) مع شىء آخر فى الحقيقة (مثل الرديف مأخذا) تمييز لمثل نحو هذا صارم مشيرا الى سيف غير قاطع وكل صارم سيف فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أولا والصارم اسم له بقيد القطع (و) اما فى المعانى لالتباس القضية (الكاذبة) بقضية (ذات صدق) تعليل لخطأ (فافهم المخاطبة * كمثل جعل العرضي كالذاتي) (نحو الجالس فى السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت فى موضع واحد فاحداها كاذبة ان أريد بالمتحرك فيهما معنى واحد فان أريد بالمتحرك فى الاولى المتحرك بالعرض وفى الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير العرضى والذاتى بالمعنى المتقدم (أو) جعل (ناتج) أى أو أن نجعل النتيجة (احدى المقدمات) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه مجال لكن البحث فى المثل ليس من شأن الفحول وقد بحث سيدى سعيد

بأنه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة (و) ك) الحكم للجنس) أي على كل فرد من أفراده (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال أصفر والسيال الاصفر مرة فهـذا مرة يسمى مثله إيهام العكس لانه لمـا رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن ان كل سيال أصفر مرة وحقيقة ايهـام العكس أن يقلب الغالط أو المغالط احدى جزأى القضية مكان الآخر (و) ك (جعل كالقطعى غير القطعى) بجر غير بالاضافة أى جعل غير القطعى كالقطعى ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثانى وهو جائز لانه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جماد (والثان) بحذف الياء تخفيفا أو للوزن وهو خطأ الصورة) كالخروج عن أشكاله) أى اشكال القياس نحو كل انسان حيوان وكل فرس جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أى الانتاج (من اكماله) أى اكمال خطأ الصورة كأن يترك ايجاب الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الاول نحو لا شىء من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل انسان حيوان و بعض الحيوان صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئا يشعر بالاكمال وانقضاء المقصود (هذا تمام الغرض المقصود) صفة كاشفة (من) بيانية أو تبعيضة (أمهات) أى أصول (المنطق المحمود)لانه يصون الفكر عن الخطأ وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة على أنه أيضا محمود وانما منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك (قد انتهى) متلبسا (بحمد رب الفلق) أى الصبح (مارمته) أى قصدته (من فن

علم المنطق) إضافة العلم للمنطق من اضافة المسمى إلى الاسم وهذا البيت لوالد المؤلف أمره بادخاله فأدخله رجاء بركته (نظمه العبد الذليل المفتقر) أبلغ من الفقير (لرحمة المولى العظيم المقتدر * الأخضرى) نعت للعبد . قال المؤلف وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر فى ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس ابن مرداس (عابد الرحمن) اشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن (المرتجى) أى المؤمل مع الأخذ فى الأسباب (من ربه المنان) أى المنعم أو المعدد النعم وأما النهى عن المنة فللمخلوق وأما الخالق فيفعل ما يشاء (مغفرة) من الغفر وهو الستر والمراد عدم المؤاخذة (تحيط بالذنوب * وتكشف الغطا عن القلوب) أى تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بانوار القلوب الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب قال المؤلف فشبه القلوب باشياء مغطاة استعارة بالكناية والغطاء تخييل وتكشف ترشيح (وان يثيبنا) أى يجازينا (بجنة العلا) جمع عليا بالضم ككبر وكبرى (فانه تعالى أكرم من تفضلا) بل التفضل فى الحقيقة ليس إلا منه (وكن) يا (أخى للمبتدى) وهو من أخذ فى مبادى العلم والمنتهى من حصل العلم ما يهتدى به الى باقيه والمتوسط من حصل المبادى ولم يبلغ درجة الثانى (مسامحا وكن لاصلاح) اللام بمعنى الباء أو فى (الفساد) الذى يظهر لك (ناصحا) بان تكتب بعد امعان النظر على الهامش لعله كذا اذ ربما يكون ما جعلته صوابا هو الخطأ فلا تهجم ببادىء الرأى على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل أنت بالتعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتديا

ولم يامن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا اذن من المؤلف لمن يكون أهلا أن يصلح ان رأى خللا (وان) كان الاصلاح (بديهة) أى ذا بديهة بان كان ببادىء الرأى (فلا تبدل) ولا تأت بما يدل على أن الصواب خلاف ما ذكر (اذ قيل كم مزيف) قولا (صحيحا) أى جاعل الصحيح رديئا فاسدا وكم مبتدأ خبره محذوف أى موجود والأولى تقديره بعد قوله (لاجل كون فهمه قبيحا) الجار والمجرور متعلقان بمزيف وهذا اشارة إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولا صحيحا * وآفته من الفهم السقيم

(وقل لمن لم ينتصف لمقصدى) بل لامنى (العذر حق واجب للمبتدى ولبنى احدى وعشرين سنه * معذرة) أى عذر (مقبولة مستحسنه) لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم وهذا أيضا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى (لاسيما) أى لامثل الشخص الذى (فى عاشر القرون) من الهجرة موجود قال المؤلف وفى القرن أحد عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة إلى ثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة واياه أعنى ، وقيل مائة وعشرون وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين اه فهذا القرن ينبغى ان يعذر فيه الشخص أكثر ممن كان قبله (ذى الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقصود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز) الذى وزنه مستفعلن ست مرات المنظم * من سنة) بالتنوين للوزن (إحدى وأربعين) حال من أوائل أومن المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أى

زيادة طيب التحيـة والاعظام سرمدا * على رسول الله خير من هدى
و) على (آله وصحبه الثقات * السالكين سبل) جمع سبيل وهو الطريق أى
طريق (النجاة) وسبلها امتثال المأمورات واجتناب المنهيات (ماقطعت شمس
النهار) ماظرفية مصدرية أى مدة قطع شمس النهار (أبرجا) جمع قلة
والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد
والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجـدى والدلو والحوت وتقطع
الشمس الفلك فى سنة ، وتقطع كل يوم درجة وتقيم فى كل برج
ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أى مدة طلوع (البدر المنير
فى الدجى) ويقطع الفلك فى كل شهر ويقيم
فى كل برج ليلتين وثلثا، فسبحان مكون
الأكوان والحمد لله رب العالمين
وصـلى الله على سـيدنا
محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه
أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خص نوع الانسان بالمنطق الفصيح ، وشرفه بالقدرة على إقامة الحجج الدامغة والبراهين القاطعة على اثبات الحق الصريح ، والصلاة والسلام على أشرف ناطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه الذين هم أشرف منطقا الى يوم التناد

(وبعد) فقد تم بحمده تعالى وحسن عونه طبع شرح العلامة الملوى على متن السلم للامام الأخضرى ، وهذا الكتاب مستغن بشهرته عن الاشادة به . وذلك بمطبعة الأديب اللوذعى الهمام المحب لنشر العلوم النافعة (محمد افندى على صبيح)
الكائن مركزها بميدان الأزهر الشريف
والتى لها بين المطابع القدر المنيف . فى
شهر محرم الحرام من شهور سنة
١٣٥٥ هجريه . على صاحبها
أفضل الصلاة
وأتم التحيه
آمين

فهرست

(شرح العلامة الشيخ الملوى على متن السلم للأخضرى فى علم المنطق)

صحيفة


تم الفهرس

